



## تحليلات أمنية:

# آخر التطورات في الجبهة الشمالية تلقي شكوكاً على تفاخر القيادة الإسرائيلية بالإنجازات التي حققتها في الصراع ضد إيران بسورية!

\*الجيش الإسرائيلي ينشر خرائط وصوراً لمواقع في محيط دمشق قال إنها إيرانية ويعلن أنه قصفها\*



(أفب)

شاحنة تنقل ذخيرة لنظام "القبة الحديدية" في بلدة مجدل شمس بمرتفعات الجولان المحتل.

قبل نهاية العام الفائت بخمسة أيام أعلن ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو الرابعة نهاية ولايته، وقرّر الذهاب إلى انتخابات عامة مبكرة يوم ٩ نيسان القريب بدلاً من الموعد القانوني الأصلي، وهو يوم ٥ تشرين الثاني المقبل. وخلال أقل من أسبوعين منذ حل الكنيست شهدت خارطة الأحزاب الإسرائيلية تغيرات سريعة وغير متوقعة، وظهرت عدة أحزاب جديدة أكدت نيتها خوض هذه الانتخابات على خلفيات متعددة (طالع التغطية الخاصة حول انتخابات ٢٠١٩ ص ٢ و ٣).

ومع أن تكبير الانتخابات يبعث في المعتاد بعض الأمل في احتمال التغيير، فإنه في حال حدوث تغيير كهذا قد يطول نتنياهو الخاضع للتحقيق في ملفات فساد لا حكم اليمين. وما تزال أغلب استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي تدل على أن كتلة أحزاب اليمين متفوقة على كتلة أحزاب الوسط، ناهيك عن أن هذا الوسط لا يمت بأي صلة إلى ما يفترض أن يناقض اليمين في شتى طروحاته.

وفي هذا الشأن، بالوسع الموافقة على ما كتبه المحلل السياسي غدعون ليفي في «هآرتس»، غداة تفكيك تحالف «المعسكر الصهيوني» بين حزبي العمل والحركة»، وفجواه أن ما يجري في نظام إسرائيل السياسي قبيل الانتخابات يمكن وصفه فقط كما يلي: لا وجود لليسار، ولا حتى نصف يسار، هناك فقط يمين، بأشكال متعددة؛ يمين «أ» ضد يمين «ب»، وانقسام في اليمين «ج»، وتوحيد محتمل في اليمين «د»، وانبثاق أمل جديد في اليمين «هـ». وفي الطرف الآخر، تمثل حركة ميرتس والقائمة المشتركة اليسار الإسرائيلي الوحيد، برأي ليفي، بيد أن الأولى ضعيفة وباهتة، والثانية معزولة ومنبوذة، والاثنتان ليس لهما أي تأثير يُذكر. وعلى الرغم من ذلك يتحدّثون عن «استقطاب» في إسرائيل، وعن أنها قريبة في أي لحظة من نشوب حرب أهلية، ومن الصعب التفكير بشيء أسخف من ذلك، على حدّ قوله.

وسبق أن توقّفتنا في «المشهد الإسرائيلي» مرات عديدة، عند جملة العوامل، التي أدت إلى انعدام وجود اليسار، حتى صيغته الصهيونية المختلة.

وفي إحدى هذه المرات نقلنا عن الأستاذ الجامعي يغثال عيلام، وهو مؤرخ متخصص في تاريخ الصهيونية ودولة إسرائيل، قوله إن معظم المقاربات التي تقدّم تفسيرات لمسألة صعود اليمين الإسرائيلي ومواصلته الحكم على مدى عشرات الأوام لا تلمس الخذور الحقيقية لهذه المسألة. ووفقاً لما أكده، ليس استعلاء النخب الأشكنازية، ولا تجاهل الثقافة الشرقية، هما اللذان أدّى إلى أول ما يسمى «اليسار»، ولا حتى التمييز والغبن على الصعيد الاجتماعي، بل ينبغي الاعتراف بحقيقة فحواها أن الشعب اليهودي كان يمينياً في أساسه. ومنذ البداية كان يتبنى فكرة يقول إنه شعب مختار، وحيد وفريد، لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة. ووفقاً في الأزمنة الصعبة عندما كان أقلية تمسك بالفكر اليساري الكوني في جوهره، كي يتنازل الدعم في العالم المتنور ويضمن بقائه.

ولهذا السبب بحث اليهود في المنفى في العصر الحديث عن سند لهم في حركات اليسار الليبرالية. والصهيونية في كفاحها لإقامة «الوطن القومي» في «أرض إسرائيل»، فخلت هي الأخرى قيادة اليسار، مثلما مثلتها في حينه حركة العمل. وجرّم عيلام بأن الدعوات التي توجه بين الفينة والأخرى إلى معسكر اليسار ليدل كل جهد من أجل استعادة الحكم، بل ومغازلة الشعب بكل وسيلة ممكنة، هي دعوات أقل ما يقال فيها إنها مثيرة للشكفة، فما المعنى من تغيير القيادة الحالية إذا كانت مناسبة لهذا الشعب في هذا الزمن بتطابق تام؟ وما المعنى إذا كنت لهذا الغرض مطالباً بأن تخفى في زي اليمين وتتبنى السياسة أو انعدام السياسة التي تتسم بها حكومة اليمين القائمة؟ إن اليمين يفعل هذا بطريق مباشر وطبيعي، أما اليسار فلن ينجح أبداً في أن يمثل اليمين بصدق أعلى من اليمين القائم. ورجال الوسط المتخفون وحدهم مثل يائير لبيد ورفاهه ينجحون حالياً فقط في تقديم عرض كاذب في الطريق إلى الحكم، لكن في نهاية المسيرة مهما تكن ناجحة سيثبتون أن العرض الكاذب أقوى ممن يمثلونه فهم سيقوتون حبيسين في قناعهم اليميني، وسيواصلون همس كالييمين والثرثرة كالييمين، حتى إن طالبوا بأجر كالوسط، وسيبقون ذوي هوية مشوشة، هي هويتهم الحقيقية، وبفضل ذلك لعلمهم يثبتون بالفصل أنهم أكثر ملاءمة للقيادة المزعومة للجيل الإسرائيلي الحالي، الذي هو جيل متخبط ومشوّه.

وعلى مسيرة الانتخابات لا بدّ أيضاً من التوقف عند قرار وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، وشريكه وزيرة العدل، أييلت شاكيد، الاستقالة من «البيت اليهودي» وتأسيس حزب جديد برئاستهما باسم «اليمين الجديد». وبموجب ما نشر من تحليلات لهذه الخطوة، اعتبر هذا الوزيران شركاءهما في الحزب السابق منظرين أكثر من اللزوم بالنسبة إلى تطلعاتهما السياسية، غير أن هذا ليس من شأنه أن يدلّ على أن الاثنين أصبحا الآن معتدلين سياسياً.

وكما ورد، مثلاً، في مقال افتتاحي لصحيفة «هآرتس»، فإن «الثورة» التي قامت بها شاكيد في وزارة العدل وقام بها بينيت في جهاز التربية والتعليم، ستكون المادة التي سيتألف منها حزبهما «اليمين الجديد»، المُجدد لنزع ما بقي من صفة ليبرالية عن إسرائيل، وإعادة نظام القضاء إلى الوراء وتبني نظام قضائي، المساواة قيمة غربية عليه، وسيواصل كلاهما أساليبهما للدفع قدماً بضم الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، بما يتلاءم مع خطة بينيت السياسية، ومع فكر اليمين بوجه عام.

وقال هرثيل إن من المحتمل أن التصريحات الإسرائيلية الأخيرة سرّعت إلى حد ما العملية. وبدأ هذا مع حديث رئيس هيئة الأركان المتهدية ولايته غادي أيزنكوت عن آلاف الأهداف التي هاجمها سلاح الجو في السنوات الأخيرة، وتواصل مع قرار رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تحلّل المسؤولية علناً عن الهجوم الذي وقع في منطقة دمشق قبل ١٠ أيام، والمستويات المهنية العليا لم تكن شريكة في قرار خرق سياسة الغموض ولم تكن متحمسة لها.

وأشار المحلل العسكري ذاته إلى أن الهجوم الإسرائيلي كشف مجدداً كذب الوعود التي نشرتها موسكو فقط قبل نصف عام، حينها، في أثناء إعادة احتلال قوات الأسد الجولان، وعدت روسيا إسرائيل في مقابل عدم تدخلها لمصلحة المتمردين بإبعاد القوات الإيرانية إلى مسافة كبيرة عن الحدود (ونُشرت أرقام متعددة من ٦٠ إلى ٧٠ وحتى ١٠٠ كيلومتراً). وعملياً تبين لاحقاً أن الروس لم يشملوا منطقة العاصمة دمشق ضمن وعودهم، وأن الإيرانيين أيضاً في الجولان لا يتقيدون بالاتفاقات بدقة. وعند عودة نظام الأسد إلى جنوب سورية، عرضت حكومة إسرائيل الاتفاق مع روسيا كإنجاز كبير، وحالياً لسبب ما هناك صمت بشأن هذا الموضوع.

المعركة الجوية في سورية ستستمر، بقوة متفاوتة، في الأسابيع والأشهر المقبلة. وأشارت إلى أن القادرين على كبح ذلك هم الروس، إذا نجحوا في فرض تفاهات لتلتزم بها جميع الأطراف.

وأشار المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» عاموس هرثيل إلى أن هذه التطورات الأخيرة تلقي شكوكاً على تفاخر القيادة الإسرائيلية بالإنجازات التي حققتها في الصراع ضد إيران في سورية. وأضاف: صحيح أن الجيش سجل إنجازات لا بأس بها في جهوده لكبح التمرکز العسكري الإيراني في سورية وتهريب السلاح عن طريق سورية من إيران إلى حزب الله في لبنان، لكن هذه القصة ما زالت بعيدة عن نهايتها، بخلاف الانطباع الخطأ الذي يمكن أن ينشأ نتيجة مجموعة الكتابات التي ظهرت في وسائل الإعلام والتصريحات في الأسابيع الأخيرة. ويبدو أن الجنرال الإيراني المخضرم سليمان، الذي قاتل إسرائيل عشرات السنوات، لم يتخل عن جهوده.

وبرأي هرثيل يدور الصراع حالياً على قواعد اللعبة في الساحة الشمالية، مع استقرار سيطرة نظام الأسد على سورية، حيث تريد إيران الاستمرار في تهريب السلاح، بالإضافة إلى إقامة قواعد ونشر منظومات قتالية في سورية، وإسرائيل تريد منع ذلك.

## الليكود يعدّ العدة لحملة ضد قرار المستشار القانوني في حال قيامه بتقديم لأحة اتهام ضد نتنياهو

صدرت المحكمة للدفاع عنه. وعندما قال رئيس الائتلاف دافيد أمسال في مطلع هذا الشهر: «إذا أحيّل نتنياهو على المحاكمة، ملايين سيرفضون ذلك» هذا ما قصده بذلك. لكن يجب ألا نرى في كلامه تنبؤاً بل خطة.

ومضت الصحيفة قائلة: إن الجمهور يعلم جيداً أسلوب عمل نتنياهو، فهو في النهاية يفعل بمندبلييت ما سبق أن فعله بالمرغوض العام للشرطة روني الشيخ. وهو يفعل بالمستشار القانوني والنياية العامة للدولة ما سبق أن فعله مع شرطة إسرائيل. نتنياهو ورجاله لفقوا تهمة كاذبة، أنه يجري انقلاب في الحكم ضده، وهم يكررونها منذ سنوات، وبسبب نظرية المؤامرة المملّفة التي اخترعوها، اليسار ووسائل الإعلام والجهاز القضائي والشرطة والمستشار القانوني للحكومة، كلهم يتآمرون معاً ضده، يلقون ضده التهم ويتهمونه زوراً. وختمت قائلة: إن الجمهور الإسرائيلي في وضع صعب، فهو يعرف أن نتنياهو قرر تقديم موعد الانتخابات بهدف استباق قرار المستشار بشأن ملفاته. وحسناً فعل مندبلييت عندما أوضح أنه لا يخشى من أحد وأيضاً لا يخشى من رئيس الحكومة.

الملفات، واعتبره بعضهم تجاوزاً لمبادئ الديمقراطية الأساسية وتحريضاً خطيراً.

وقالت صحيفة «هآرتس» في مقال افتتاحي أنشأته أمس إنه يوجد خط مباشر يربط بين الشريط الدعايي الذي نشره رئيس الحكومة في نهاية يوم السبت، والذي يدّعي فيه أن قرار توجيه لأحة اتهام ضده سيكون بمثابة خضوع المستشار القانوني للحكومة لليسار وللصحافيين، وبين الهجوم الذي لا أساس له على تقرير القناة التلفزيونية. ورأت أن نتنياهو قرّر في قراره نفسه تقييض صدقية مندبلييت، ونزع الشرعية عنه بواسطة زعزعة ثقة الجمهور بقراراته، إذا قرر أنه يجب إحالة رئيس الحكومة على المحاكمة.

وبرأي الصحيفة فإن الاستراتيجية التي يستخدمها نتنياهو مكشوفة وواضحة، إذ يحاول أن يعطي صبغة سياسية لقرار المستشار، وأن يشكك فيه مهنيًا. إذا قرر المستشار إحالة رئيس الحكومة على المحاكمة، يريد نتنياهو أن يشكك الجمهور في أن المستشار خضع لضغوطات اليسار ووسائل الإعلام. لهذا الغرض هو يوجّع مشاعر الجمهور ضد المستشار وضد اليسار والصحف، كي يهيب الناس لدى

شأن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو هجوماً حاداً على المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندبلييت، على خلفية تقرير بثته القناة الإسرائيلية الثانية حول عمل هذا الأخير المتعلق بملفات التحقيق مع نتنياهو تكلم فيه عدد من المقربين منه ونقلوا تصريحات وأقوالاً سمعوها منه (اقرأ تقريراً مفصلاً ص ٣).

كما هاجم رئيس كتل الائتلاف الحكومي عضو الكنيست دافيد أمسال (الليكود) مندبلييت عبر إذاعة الجيش الإسرائيلي، وقال إنه أهان رئيس الحكومة بدون داع، واعتبر أقواله وقاحة وأكد أنه لا توجد لديه الشجاعة لأن يصرح بها مباشرة، وكزز القول أن الحديث يدور حول تهمة ملفقة لرئيس الحكومة.

وأفادت قناة التلفزيون «كان» (القناة الأولى سابقاً) أن حزب الليكود يعدّ العدة لحملة إعلامية ضد قرار المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، في حال قيامه بتقديم لأحة اتهام ضد نتنياهو بتهمة الرشوة.

في المقابل دان عدد كبير من نواب المعارضة الإسرائيلية الهجوم على مندبلييت وعلى وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تحدّثت عن هذه

## المتهم الرئيسي بقضية الرشى الجنسية

### في جهاز القضاء الإسرائيلي يقدم شكوى ضد الشرطة

وكانت الشرطة الإسرائيلية أصدرت، يوم الجمعة، توضيحاً بعد التقارير حول قانونية الأدلة التي تم الحصول عليها من هاتف نافي، وأشارت إلى أن جميع نشاطات الشرطة نُفذت بشكل قانوني. وأثناء التحقيق عرض المحققون سلسلة من المراسلات توأصل خلالها نافي مع المشتبه بإقامة علاقة معهم، تم الحصول عليها عن طريق اختراق هاتفه المحمول. وقرّر نافي الإجابة عن الأسئلة حول هذه المراسلات، على الرغم من الادعاء بأنه لا يمكن استخدام هذه المواد.

قدم الرئيس السابق لنقابة المحامين الإسرائيليين إيفي نافي، المتهم الرئيسي بقضية الرشى الجنسية التي هزت جهاز القضاء الإسرائيلي أخيراً، يوم الأحد، شكوى ضد الشرطة الإسرائيلية بادعاء سرقة هاتفه الخليوي واختراقه. وطلب محامي نافي، في شكواه، التحقيق بسرقة الجهاز، ووصوله إلى الصحافية هداس شتايف (إذاعة الجيش الإسرائيلي)، واختراقه وتسريب المراسلات منه.

## تغطية خاصة: انتخابات ٢٠١٩

# نسبة التصويت قد تكون عاملاً مؤثراً على تركيبة الكنيست المقبل!

**\*نسبة التصويت شهدت تقلبات كثيرة في العقود الخمسة الأولى تراوحت بين ٧٨٪ و٨٣٪ بالمعدل\* الهبوط الحادّ طرأ في سنوات الألفين الأولى، ولكنها في ارتفاع باستمرار والقفزة الأكبر في ٢٠١٥\* التوقعات تشير الى ارتفاعها في الانتخابات المقبلة، إلى أكثر من ٧٣ر٥٪\* عوامل سياسية، لكن بالأساس ديمغرافية، تساهم في ارتفاع نسبة التصويت باستمرار\* اجتياز نسبة الحسم يحتاج إلى أكثر من ١٥٠ ألف صوت وهذا يهدّد قوائم صغيرة كثيرة\***



في السباق الانتخابي الإسرائيلي (من اليمين): بيني غانتس، يائير لبيد، أفي غباي.

المطلوبة لاجتياز نسبة الحسم. وهذا ليس عددا سهلا لاجتيازه، ما يؤمن ٤ مقاعد برلمانية، والمشهد القائم، حتى الآن، يشير إلى أن هناك عددا من القوائم، وبالذات في دوائر اليمين المتطرف، تقف أمام خطر السقوط، ولذا تجري محاولات وضغوط جمة لتوحيد قوائم اليمين، وعدم المخاطرة بحرق مئات آلاف الأصوات، ما يؤثر تلقائيا على حجم تمثيل أحزاب اليمين الاستيطاني في الولاية البرلمانية المقبلة.

وحسب ما ينشر، فإنه حتى بنيامين نتانياهو، زعيم حزب الليكود، الذي يريد أمامه فئات كتل، يسعى إلى توحيد قوائم صغيرة، في معسكر اليمين، لمنع حرق الأصوات، وبالتالي ضمان أغلبية أكبر لحكومته المفترضة. وللأسف الشديد، فإن المشهد لدى فلسطيني الداخل مخرج بقدر كبير، إذ إنه حتى الآن هناك حالة انقسامات لا تعرف مصيرها. وبموازاة ذلك، تظهر قوائم انتخابية، في شتى التوجهات، ليس لها الحد الأدنى من الوجود في الميدان، منها ما هو يافطات حزبية، وتعلن نيتها خوض الانتخابات، ما قد ينهش بكيمات ولو قليلة وهامشية من الأصوات، لكنها قد تكون مصيرية لضمان مقعد إضافي أو مقعدين. وهذا على أساس أن ذوي حق التصويت العرب سيتجاوز عددهم في سجل الناخبين مليون نسمة، من بينهم، حسب تقديرات ليس رسمية، حوالي ٥٠ ألفا هم مهاجرون أو أنهم مقيمون في الخارج لفترات طويلة، ما يجعلهم في عداد المهاجرين. واستنادا إلى كون فلسطيني الداخل، من حملة الجنسية الإسرائيلية الكاملة، سيكون عددهم حتى الانتخابات حوالي ١٥٦ مليون نسمة، وهم مقيمون في البلاد في هذه المرحلة، فإن عدد ذوي حق التصويت بينهم سيكون عن ٦١٠ ألف، رغم وجود توقعات بتراجع في نسبة التصويت بين العرب، خاصة إذا تركز الانقسام.

ومن يعرف تركيبة هذا الجمهور، ديمغرافيا وجغرافيا، يعرف أن الحصول على ١٥١ ألف صوت لقائمة يعفرها في الظروف القائمة قد تكون واردة بالنسبة إلى تشكيلات حزبية كبيرة، لكنها كل من هذه التشكيلات تبقى في دائرة الخطر في حال خوضها الانتخابات منفردة.

ونضيف إلى هذا أن تصاعد أجواء التطرف اليميني في الشارع الإسرائيلي يعني زيادة التفاعل السياسي، وبالتالي ارتفاع الجاهزية للمشاركة في الانتخابات. وجدير بأن نذكر أن الغالبية العظمى، جدا من جمهوري المتدينين من كلا الشريحتين هي في معسكر اليمين المتطرف. واستنادا لما سبق وتوتيرة الارتفاع الدائم في نسبة التصويت، فإنه «لا مخاطرة» في التقدير المسبق بأن نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة سترتفع في الانتخابات المقبلة أيضا. لكن قد تكون بقدر أقل من القفزة التي حصلت في العام ٢٠١٥، في حدود ٤٪، ولذا فإن التقدير الخاص يقول إن نسبة التصويت من الصعب أن تكون هذا العام أقل من ٧٣ر٥٪، ولا تتفاجأ إذا قفزت أكثر بقليل.

### عقبة نسبة الحسم

تمهيدا لانتخابات الكنيست الـ ٢٠ في العام ٢٠١٥، أقر الكنيست رفع نسبة الحسم من ٢٪ إلى ٣٫٦٥٪، وهي نسبة قد لا تجد مثيلا لها في العالم، من حيث هذه الجزئية الصغيرة ١٫٥٪، فليس مثلا ٣٫٥٪ أو ٣٪ أو ٤٪ وأكثر. وهي نسبة ليست بريئة، لأنها أخذت بعين الاعتبار النسبة التي وصلت لها القوائم الناشطة بين فلسطيني ٤٨، في انتخابات ٢٠١٣، وهي القائمة العربية الموحدة- ٣٫٦٥٪، وكانت قائمة تحالف بين الحركة الإسلامية الجنوبية والحركة العربية للتغيير، والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي حصلت على نسبة ٣٪، بينما قائمة التجمع الوطني الديمقراطي حصلت على نسبة ٢٫٥٥٪. أما أصغر كتلة يهودية فتمثلت في الكنيست الـ ١٩ بخمسة مقاعد، بعد أن حصلت على نسبة أصوات ٤٫٥٥٪.

لكن في انتخابات ٢٠١٥ تحالفت القوائم الثلاث الناشطة بين فلسطيني ٤٨، ضمن القائمة المشتركة، بينما السقوط المدوي كان لقائمة من أشد قوى المستوطنين طرفا، والمنتبهة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة في الكثير من دول العالم، إذ حصلت يوهما على نسبة ٢٫٩٧٪، وحرقت أكثر من ١٢٥ ألف صوت، بينما نسبة الحسم احتاجت يوهما إلى ١٣٦٨٥٤ صوتا.

وفي حال كانت التقديرات صحيحة من حيث عدد ذوي حق التصويت، أي حوالي ٦٣٨ مليون، وأن نسبة التصويت سترتفع على الأقل إلى ٧٣ر٥٪، فإن اجتياز نسبة الحسم سيحتاج إلى ما يلامس ١٥١ ألف صوت، وكلما ارتفعت نسبة التصويت، ارتفع أيضا عدد الأصوات

وما يميز جمهوري المتدينين من التيارين أن انتماءهم الديني المتشدد يقود إلى التصالحهم بحركات وأحزاب تسعى للتواجد بقوة في دوائر الحكم، بدءا من الكنيست والحكومة، لاحتياجات فرض الأجندة، ولغرض تطبيقها ولكن أيضا لضمان الاحتياجات القومية، بالذات حينما يجري الحديث عن الحريديم بشكل خاص.

ولذا فإننا نرى أن أعلى نسبة تصويت في يوم الانتخابات هي لدى هذين الجمهورين: ما يتراوح بين ٨٨٪ إلى ٩٢٪، كنسب رسمية، بمعنى نسبة تصويت تقف عن ٤٥٪ من ذوي حق الاقتراع المتواجدين في البلاد، يوم الانتخابات، وهذا مع العلم أن ٥٪ من إجمالي الحريديم في إسرائيل لا يشاركون في الانتخابات البرلمانية، وهم ليست بحزبهم الجنسية الكاملة، وبذلك لا يتم إدراجهم في سجل الناخبين، والحديث يجري عن طائفة سائمر، التي بضمها طائفة ناظوري كارتا الذين هم أشد مناهضة للمسيحية ويرفضون الاعتراف بشرعية الكيان الإسرائيلي، وبالتقديرات العديدة غير الرسمية، يجري الحديث عما بين ٥٠ ألفا إلى ٦٠ ألف نسمة. وهذه النسب تظهر جليا في المستوطنات التي كلها من الحريديم، وفي الأحياء في القدس التي كل سكانها من الحريديم، وهذا يعكس الأجواء العامة لباقي الحريديم، الذين في صناديق اقتراعهم في باقي المناطق شرائع يهودية وأثاره المختلفة بمستواها، على مر السنين.

وبموازاة ذلك، تواجه إسرائيل منذ سنوات طويلة متغيرات ديمغرافية، بالأساس يهودية، انعكست على السياسة الإسرائيلية، بسبب طبيعة الجمهور المتنامي أكثر من غيره بين شرائع اليهود الإسرائيلييين. ويجري الحديث عن جمهور المتدينين المتزمتين الحريديم، الذين تبلغ نسبة التكاثر السنوي لديهم ٢٫٣٨٪، وعن جمهور المتدينين الصهاينة، أي اتباع التيار الديني في الحركة الصهيونية، وهم الجمهور المسيطر بشكل خاص على الأجواء السياسية في مستوطنات الضفة المحتلة، ونسبة تكاثرهم في حدود ٢٫٨٨٪. وهذا بينما نسبة تكاثر اليهود بشكل عام، بما يشمل هاتين الشريحتين، هي ١٫٨٠٪، كما هو حاصل في السنوات الثلاث الماضية. ونسبة التكاثر بشكل عام ٢٪، إذ أن الفارق حاصل من نسبة تكاثر فلسطيني الداخل ٢٫٥٥٪، ولربما ٢٫٤٢٪. وأيضا الهجرة التي تأثيرها على التكاثر الإجمالي أقل من (٠٫٢٪) (أقل من واحد بالألف)، بعد خصم الهجرة من إسرائيل إلى الخارج.

## على هامش الانتخابات

نفس شعار الحملة: «بحاول الإعلام منذ سنوات بث رسائل كراهية ضد بنيامين نتانياهو، ولحسن الحظ هؤلاء لن يقرروا من سيحكم إسرائيل». وأضاف ليبرمان أن أي حزب من الطبيعي أن يسعى ليضم إلى الائتلاف الحكومي، والهدف هو أن تكون ضمن الائتلاف لكن ليس بأي ثمن، فثمة خطوط حمراء لا يمكن تخطيها، وشدد على أنه لا يرى أي إمكانية بأن يشكل كل من بيني غانتس أو يائير لبيد الحكومة المقبلة.

### نتنياهوو ينتقل للتحريض ضد الإعلامين!

ظهرت يوم الجمعة الماضي في إسرائيل حملة دعائية غامضة على لافتة ضخمة في تل أبيب وعلى مواقع التواصل الاجتماعي تحمل صورة لإعلاميين بارزين في إسرائيل لا ينتهون إلى اليمين ووفقها مكتوب: «هؤلاء لن يقرروا»، وذلك في إشارة إلى الانتخابات الإسرائيلية العامة المبكرة.

وقالت صفحة في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» تحمل

### كتب برهوم جرابيسي:

ما زال من السابق لأوانه حسم المشهد العام للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، التي ستجري يوم التاسع من نيسان المقبل. فحتى الآن تظهر هناك بعثرة من الصعب حصرها للقوائم التي ستخوض الانتخابات، وحالة الانقسامات من جهة، وظهور تشكيلات انتخابية جديدة من جهة أخرى. تسجل ذروة، من حيث عدد الشخصيات البارزة التي أعلنت نيتها خوض الانتخابات على رأس قائمة. كما أن حالة الانقسامات طالت ساحة فلسطيني الداخل، ما يجعل «القائمة المشتركة»، بتركيبتها في انتخابات ٢٠١٥ تحت علامة سؤال، وهناك من يرى أن احتمال خوض الانتخابات بقائمتين أو حتى ثلاث قوائم بات هو الأقرب، ولهذا فإن نسبة التصويت، وبالتالي الأصوات التي سيحتجها اجتياز نسبة الحسم، ستكون عاملا مهما في شكل تركيبة الكنيست المقبل، وهذا ما قد يدفع العديد من القوائم للسعي إلى تحالفت، تضمن الابتعاد عن خطر عدم اجتياز نسبة الحسم. ومن المتوقع أن يكون عدد ذوي حق التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة في حدود ٦٣٨ مليون ناخب، ويعتمد في هذا التقدير على عدد ذوي حق الاقتراع، الذي كان في العام ٢٠١٥، أكثر بقليل من ٥٨٨١ مليون ناخب، وأضفا إلى هذا العدد زيادة تكاثر سنوية بحوالي ٢٪.

وتشير هنا إلى أن سجل الناخبين يصدر رسميا عن لجنة الانتخابات المركزية، التي تستند للسجل السكاني في وزارة الداخلية، وهو يضم كل من يحمل الجنسية الإسرائيلية، بمن فيهم المهاجرون إلى الخارج، ولم يطلبوا التنزل عن الجنسية. وحسب التقديرات في السنوات الأخيرة، فإن نحو نصف مليون من هؤلاء هم في عداد المهاجرين. ولذا فإن مكتب الإحصاء المركزي ينشر قبل أيام من يوم الانتخابات عددا مغايرا لذوي حق التصويت، يعتمد على من هم في البلاد، والفارق في الانتخابات الأخيرة تقريبا شبه

ثابت، بحوالي نصف مليون أو أكثر بقليل. وتتقول تقارير سابقة إنه ضمن المسجلين في السجل السكاني، وبالتالي سجل الناخبين، أشخاص مهاجرون منذ سنوات طويلة، من بينهم من هم باتوا في عداد الموتى، لكن لم يتم التبليغ رسميا عن وفاتهم. وجرى الحديث أكثر من مرة عن حسب لسد هذا الخلل في السجل.

وحسب التقديرات، فإن إجمالي عدد المهاجرين، أو المقيمين في الخارج لسنوات، لهذا الهدف أو ذلك، يتراوح ما بين ٧٥٠ ألفا إلى ٨٠٠ ألف، من حاملي الجنسية الإسرائيلية، كما تشير التقديرات إلى أن من بين هؤلاء حوالي ٥٠ ألفا من فلسطيني الداخل، ولربما ارتفع عددهم قليلا في السنوات الأخيرة، نظرا لأعداد الطلاب في الخارج، الذين يمتكون في الخارج لسنوات، ويتأنون خلالها لقضاء إجازات قصيرة، وعلى أساس التعريف الإسرائيلي للمهاجر، فإنهم في عدد المهاجرين مرحليا.

وقد انعكس ارتفاع الحاد في أعداد المهاجرين إلى الخارج، في العقد الثلاثة الأخيرة، على نسبة التصويت، بمعنى أنه إذا قلنا إنه في انتخابات ٢٠١٥، شارك في التصويت ٧٢٫٣٤٪ من إجمالي ذوي حق التصويت، فإن هذا يعني أن ٨٠٪ من ذوي حق التصويت للكنيست، الذين كانوا في البلاد، قد أدلوا بأصواتهم. ونذكر أنه في الانتخابات السابقة بلغت نسبة التصويت بين اليهود وحدهم حوالي ٧٥٪، مقابل ٦٢٪ بين العرب. وهذا يعني أن ٨٣٪ من اليهود ذوي حق التصويت، الذين كانوا يوم الانتخابات في البلاد، قد أدلوا بأصواتهم، مقابل حوالي ٦٦٪ من العرب.

### عوامل الارتفاع المستمر لنسبة التصويت

في مراجعة لتاريخ نسبة المشاركة في الانتخابات، وجدنا أن معدل نسبة المشاركة في التصويت منذ انتخابات العام ١٩٤٩، الانتخابات الأولى، وحتى العام ١٩٩٩، الانتخابات الـ ١٥، كان يحوم حول ٨٠٪، وكان أعلاها في الانتخابات الأولى، التي شارك فيها ما يلامس ٨٧٪، وأدناها في الانتخابات الثانية- ٧٥٪، وكانت ترتفع لاحقا لتقفز عن نسبة ٨٠٪، حتى نهاية سنوات الستين، بينما في سنوات السبعين وحتى نهاية سنوات التسعين، كانت في محيط ٧٩٪.

لكن في الانتخابات الوحيدة التي جرت لرئاسة الحكومة فقط، في العام ٢٠٠١، هبطت نسبة التصويت إلى أكثر بقليل من ٦٢٪. وساهمت الكثير من العوامل في هذه النسبة

ليبرمان: لا أرى أي إمكانية بأن يشكل كل من غانتس أو لبيد الحكومة المقبلة!

أطلق وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أفيفدور ليبرمان أول أمس الأحد الحملة الانتخابية لحزبه «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)»، واختار في مستهلها مهاجمة رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، وقال ليبرمان إنه في هذه الحملة سيركز على ثلاث قضايا: نعم للأمن، ولا للإرهاب، ولا للاستسلام المخجل لحماس، وأضاف: «إننا نتمسك بالمبادئ ولا نتمسك بالكراسي، إن أكبر فشل لنتانياهو هو الاستسلام لحماس، ومن ما عار أكبر من ذلك، نحن بحاجة لزعيم لا يرتبك ولا يتراجع، والزعيم الذي يرتبك ويتراجع هو على ما يبدو ليس في مكانه المناسب».

وقدم ليبرمان قائمة بالمشترحات والقرارات التي دعم نتانياهو بها وتلك التي عارضها، ومن بين القرارات التي صوت لصالحها كانت الموافقة على صفقة شاليت ونقل الوعود القطري إلى قطاع غزة، ووفقا لما له من غير المؤكد أنه سيلتحق بحكومة نتانياهو، وسيضم إليها إذا كان خط سياستها مطابقا لرغباته، وأكد أنه

وقالت شاكيد إن الأقلية الدرزية مهمة جدا لدولة إسرائيل ولها بصورة شخصية، لكن «قانون القومية» يعزف إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي وهذا أمر بديهي لا يمكن التنازل عنه. واقترحت الوزيرة طرح قانون آخر لا يمت بصلة لـ«قانون القومية» يعزف مكانة الطائفة.

وطالب المتظاهرون شاكيد، التي تنتمي الآن إلى حزب «اليمين الجديد»، بعد أن انشقت عن حزب «البيت اليهودي» مع الوزير نفتالي بينيت، بأن تضاف كلمتي الديمقراطية والمساواة إلى القانون لكنها رفضت ذلك.

وقال أمل أسعد، وهو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي، إن الخوف من الانتخابات القريبة يسيطر على شاكيد وهذا مخيب للظن.

وأضاف: «جئنا إلى هنا كنا نقول للوزيرة إننا نريد أن نكون جزءا من الدولة، لا نطالب بأن يعطوا علينا بل نريد أن نكون إسرائيلييين، ورد الوزيرة كان حذبا، وسنواصل النضال من أجل تغيير القانون».

**شاكيد لناشطين دروز: لن أدمع تغيير «قانون القومية»**  
أقام عشرات الناشطين الدرور ضد «قانون القومية» الإسرائيلي، يوم الجمعة الماضي، تظاهرا أمام بيت وزير العدل الإسرائيلية آيلت شاكيد، وطالبوا بتغيير القانون المجحف بحقهم. والتقت شاكيد خارج بيتها مع الناشطين وأكدت أنها لن تدعم تغيير القانون، وأدى ذلك إلى انفجار اللقاء ومغادرة الناشطين المكان.

زعم الشبهات والتوصيات بتقديم لوائح اتهام جنائية خطيرة ضده:

## نتنياهو وحرزبه يواصلان احتلال صدارة استطلاعات الرأي العام الخاصة بالانتخابات الوشيكة!

\*نتنياهو يستغل التأييد السياسي . الحزبي والجماهيري الواسع له والوضع القانوني الذي لا يلزمه بتقديم الاستقالة\*



حملة نتينهاو، لا خطوط حمراء،

ضد المستشار القانوني للحكومة، أفحاي مندلبليت، المعروف بأنه من أكثر المقربين إليه، وذلك على خلفية الأنباء التي تردت في اليومين الأخيرين وأفادت بأن مندلبليت قد عقد العزم على تبني توصيات النيابة العامة بتقديم لائحة اتهام ضد نتينهاو في القضية التي تعتبر الأخطر من بين القضايا الثلاث المذكورة، أي قضية «ملف ٤٠٠٠»، الخاص بشبهات الرشى التي حصل عليها نتينهاو من مالك شركة «بيزك»، وموقع «واللا» الإخباري، شأؤول الوفيتش. لقاء قرارات تخص دمج شركتي «بيزك»، و«بيس»، والملوكتين لالوفيتش، مما دز على الأخير أرباحا طائلة.

وفي إثر انتشار هذه الأنباء، التي أكدت أن مندلبليت قد تبني توصيات النيابة العامة بالكامل، وأنه سيستدعي نتينهاو إلى «جلسات استجواب» خلال الفترة القريبة القادمة قبيل تقديم لائحة الاتهام، نشر نتينهاو شريطا مصورا خاصا قال فيه إن قرارا بتقديم لائحة اتهام ضده «سيكون بمثابة خنوع المستشار القانوني للحكومة» كما ردت نتينهاو على المقابلة الصحافية التي أجريت مع مندلبليت في القناة التلفزيونية الثانية مساء يوم الجمعة الأخير وتطرق خلالها إلى التحقيقات مع نتينهاو واحتمال اتخاذ قرار بشأنها في غضون أيام قليلة، وقال في سياقها: «أومن، حقا، بأن سلطة القانون في دولة ديمقراطية ينبغي أن تتسري على الجميع بمساواة. من المواطن البسيط وحتى رئيس الحكومة، هذا ما كان حتى الآن وهذا ما سيكون مستقبلا أيضا».

وقال (نتينهاو) إن «اختيار المستشار القانوني الإدلاء بتصريحات تلفزيونية، وخاصة في مثل هذا التوقيت، هو أمر غير مسبوق في تاريخ القضاء الإسرائيلي ويثير علامات استفهام عديدة وخطيرة». وأضاف نتينهاو، في مدونة خاصة على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي

فصل رئيس الحكومة في حال إدانته بمخالفة جنائية قررت المحكمة أنها تنطوي على وصمة عار». ثم تضيف هذه المادة: «إذا لم يجر فصل رئيس الحكومة، طبقا لهذه المادة، وأصبح قرار الحكم بشأنه نهائيا، تنتهي ولايته وتعتبر الحكومة مستقيلة في اليوم نفسه الذي أصبح فيه قرار الحكم نهائيا».

معنى هذا أن رئيس الحكومة يستطيع فصل وزير قُدمت ضده لائحة اتهام، بينما يمكن فصل رئيس الحكومة بعد إدانته في المحكمة بمخالفة تنطوي على وصمة عار، فقط، وبعد أن يصوت أغلبية أعضاء الكنيست تأييدا لذلك، فقط. وفي حال صوت الكنيست، بأغلبية أصوات أعضائه، على فصل رئيس الحكومة، تنتهي ولايته فقط حين يصبح قرار الحكم (الإدانة) نهائيا.

لم يكن صدفة تمييز المشزغ (الكنيست) بين الحالتين . فصل رئيس الحكومة وفصل وزير، في حال تقديم لائحة اتهام جنائية ضد أحدهما. ذلك أن الأمر مرتبط بالإسقاطات المترتبة على كل واحدة من هاتين الحالتين: فبينما لا يؤدي فصل وزير إلى استقالة الحكومة كلها -وقد يعود إلى الحكومة لاحقا في حال تبرئته في المحكمة (كما حصل مع أفغدور ليرمان) - يؤدي فصل رئيس الحكومة (في إثر تقديم لائحة اتهام ضده أو في إثر إدانته في المحكمة) إلى استقالة الحكومة كلها، بصورة فورية، ما يعني أيضا حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات عامة جديدة، وهو ما يعني أنه لن يكون بالإمكان إعادة هذه الحكومة ورئيسها إلى موقعها وسلطتها، حتى لو تمت تبرئة رئيسها في المحكمة.

تتياهو يفتح جبهة جديدة ضد المستشار القانوني

حزب «مناعة لإسرائيل»، وهو (إسرائيل قبل الجميع» وشعار الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية وهو «أميركا أولا». كما أشاروا إلى أن غانتس اختار اللون الزيتي لحملته، وهو لون زي الجيش الإسرائيلي الذي يعذ من المؤسسات الأكثر شعبية لدى الإسرائيليين.

وكان غانتس أكد في مطلع الأسبوع الماضي مساندته لناشطين دروز وصلوا إلى منزله في إطار نضالهم ضد «قانون القومية» الإسرائيلي، وتعهد أمامهم بأن يبذل كل ما يستطيع من أجل تغيير الوضع القانوني الذي يمس مبدأ المساواة للأقلية العربية في إسرائيل ولا سيما للطائفة الدرزية التي يخدم شبابها في صفوف الجيش.

وتعرض غانتس لانتقادات حادة من أحزاب اليمين بعد حديثه عن تغيير «قانون القومية»، وقال حزب «اليمين الجديد» بزعامة الوزيرين نفتالي بينيت وأبييلت شاكيد إنه بات واضحا أن غانتس ينتمي إلى اليسار.

ويقول مقربون من غانتس إنه في السنوات الأربع الأخيرة أنشأ بنية تحتية متينة ودرس الوضع السياسي، منتظرا الفرصة لدخول السياسة من باب واسع، ومن ناحية التوجه السياسي للحزب، يشير محللون إلى أن غانتس لا ينتمي إلى اليسار أو اليمين وإنما إلى الوسط السياسي، بدليل أنه ينوي إقامة ائتلاف مع يائير لبيد وحزبه «يوجد مستقبل».

### حزب «تيلام»، (تلم)

حزب أقيم حديثا ويبدو حول شخصية أمنية مرموقة،

تؤكد استطلاعات الرأي التي تجري في إسرائيل تباعا وبتواتر أسبوعية خلال الفترة الأخيرة، منذ الإعلان عن تكبير موعد الانتخابات العامة للكنيست الـ ٢١ إلى يوم ٩ نيسان القريب، حقيقة أن اليمين الإسرائيلي عامة، وحزب الليكود بزعامة بنيامين نتينهاو خاصة، لا يزالون يستاثرون بالقوة السياسية - البرلمانية الأكبر في إسرائيل، بالرغم من كل الشبهات الجنائية الخطيرة التي تورط فيها نتينهاو والتحقيقات الجنائية التي خضع لها طوال أشهر عديدة، وبالرغم من توصيات طواقم التحقيق والنيابة العامة بتقديم لوائح اتهام جنائية ضده بشبهة ارتكاب مخالفات خطيرة في مجال الفساد السلطوي، الرشى، خيانة الأمانة وغيرها.

ويبدو، الآن، أن لا شيء سيحول دون فوز الليكود ونتينهاو بالعدد الأكبر من الأصوات والمقاعد في الكنيست الـ ٢١. ولا حتى قرار يصدر عن المستشار القانوني للحكومة في هذه الفترة ويتبنى فيه توصيات الشرطة والنيابة العامة بشأن تقديم لائحة اتهام واحدة، أو أكثر، ضد نتينهاو في واحد أو أكثر من ملفات الفساد التي تورط فيها، حسب الشبهات، والتي أصبحت تُعرف بـ «ملف رقم ١٠٠٠»، «ملف رقم ٢٠٠٠» و«ملف رقم ٤٠٠٠».

### الوضعان الحزبي والقانوني يعلان لصالح نتينهاو

يتعزز هذا التقدير حيال الوضع الجماهيري الذي يتمتع به نتينهاو، رغم كل ما ذُكر، بما يدعم موقفه الراض لتقديم استقالته أو للانسحاب وعدم ترشيح نفسه في الانتخابات المقبلة، حيال تركيبة الكنيست الحالي بأغلبيته اليمينية، وفي ضوء حقيقة أن القانون لا يلزم رئيس الحكومة بتقديم استقالة من منصبه، حتى لو تم تقديم لائحة اتهام جنائية ضده وأي كانت درجة خطورة المخالفات المشتبه بارتكابها.

معنى هذا أن ليست ثمة أية إمكانية (لا قانونية ولا سياسية - حزبية) لفصل نتينهاو اليوم أو لإزاعه على تقديم استقالته، رغم كل ما ذكر عن الشبهات ولوائح الاتهام المحتمل تقديمها ضده.

أما مطالبة بعض الأوساط السياسية - الحزبية، من «اليسار» و«الوسط، الإسرائيليين، وبعض الأوساط الأكاديمية والشعبية باستقالة نتينهاو الآن، على خلفية الشبهات الجنائية الخطيرة، فهي مشتقة من القرارات القضائية اللذين أصدرتهما المحكمة العليا الإسرائيلية في قضيتي الوزيرين آرييه درعي ورفائيل بنحاسي (كلاهما من حزب «شاس»)، في أوائل التسعينيات، واللذين شددت فيهما على أنه «بالرغم من أن القانون لا يامر صراحة، بفصل وزير في حال تقديم لائحة اتهام جنائية ضده بشبهات تنطوي على وصمة عار، إلا أنه من الحري أن يتم ذلك فعلا»، وكانت المحكمة، في قولها هذا، تتطرق إلى تعبير «من حق»، في نص «قانون أساس: الحكومة»، الذي يتطرق إلى إمكانية قيام رئيس الحكومة بفصل وزير ما. وفسرت التعبير المذكور بأنه «واجب ملقى على عاتق رئيس الحكومة، وإلا فإن الأمر (أي: قرار آخر - عدم الفصل) يعتبر تجاوزا فظا لنطاق المعقول».

غير أن المحللين القضائيين أجمعوا على ضرورة التمييز بين فصل وزير وفصل رئيس الحكومة، وذلك بالاستناد إلى النص الصريح في «قانون أساس: الحكومة»، الذي يقيم هذا التمييز بصورة واضحة. فالمادة رقم ١٨ من هذا القانون تنص على أن «من حق

### عن الجانب المالي في عضوية الكنيست:

التكلفة الإجمالية لراتب عضو الكنيست وامتيازاته المالية. ٧٠٠ ألف شيكل في السنة!

\*راتب عضو الكنيست يعادل نحو ٤ أضعاف متوسط الأجور في إسرائيل - الأعلى بين العديد من الدول في العالم\*

على عتبة انتخابات الكنيست الـ ٢١ المقرر إجراؤها في ٩ نيسان القادم (قبل نحو سبعة أشهر من موعدها الأصلي، إذ كان من المفترض أن تجري في الخامس من تشرين الثاني القادم)، نشرت صحيفة «دي ماركر» المتخصصة في المجال الاقتصادي تقريرا حول رواتب أعضاء الكنيست وما يُضاف إليها من امتيازات مالية مختلفة، وسط مقارنتها برواتب أعضاء البرلمانات في دول مختلفة أخرى.

يشير تقرير «دي ماركر»، في بدايته، إلى أن عضوية الكنيست تعتبر «إحدى أفضل الطرق للربح المالي»، رغم أنه غالبا جدا، بل دائما تقريبا، ما يجري تفجير هذا العنصر (المالي) تفجيبا تاما لدى الحديث في السياسة والانتخابات، لأن «كل ما يتصل بالعمل الجماهيري لا يندمج مع المردود المالي الذي يجنيه الناشط السياسي لنفسه، رغم أن الجميع يعرف أن الاعتبارات المالية قائمة بقوة كبيرة ومفردة»!

ويضيف: «تجيب السياسيون عامة، وأعضاء الكنيست خاصة، في تكريس فكرة أنهم ينشطون ويعلمون، ليلا نهارا، بدوافع وامتيازات إثارية. كيف؟ إحدى الطرق هي عدم الحديث عن الأموال التي يكسبونها هم؛ وأخرى التشديد على تخليهم عن مداخيل وفرص أخرى في سبيل الفوز يشرف العمل الجماهيري من أجل الصالح العام؛ وأخرى التركيز على أن أوضاعهم المالية جيدة جدا وأنهم لا يركزون إلى المنصب العام بدوافع اقتصادية».

ثم يؤكد التقرير: «لكن هذا كله غير صحيح. فعند فحص سبب أعضاء الكنيست في العمق، نكتشف أن الدخل الجاري لعضو الكنيست مرتفع جدا، وعند إجراء تقييم للسهولة النقدية الشخصية الحقيقية لعضو الكنيست في العدى العيود، قياسا بغرض العمل الأخرى التي كانت يمكن أن تكون متاحة أمامه، نكتشف أن مدخوله سيكون أكبر بكثير».

### حزب أربعة أضعاف متوسط الأجور

يبدأ التقرير الفحص والتقييم المذكورين من الرواتب فيلقت إلى أن راتب عضو الكنيست الشهري، ابتداء من مطلع كانون الثاني الجاري، هو ٤٣٨٣٢ شيكلا (غير صاف) -أي زيادة نسبتها ٧٢٪ عما كان عليه في السنة المنتهية مؤخرا،. أما الراتب الشهري الذي يتقاضاه «رئيس المعارضة» (في الكنيست) والوزراء فيبلغ ٤٩٠٦٢ شيكلا (غير صاف)، بينما يبلغ راتب رئيس الحكومة ورئيس الكنيست ٥٥٥٥٠ شيكلا شهريا.

من المعروف أن أعضاء الكنيست هم الذين يقررون بشأن رواتبهم وحقوقهم وامتيازاتهم، وهو ما يثير انتقادات حادة وواسعة في إسرائيل، دون أن تؤدي هذه كلها إلى أي تغيير. غير أن المهم في هذا السياق هو أن هذا الراتب الذي يتقاضاه عضو الكنيست شهريا يعادل نحو أربعة أضعاف متوسط الأجر العام في إسرائيل، «وهذه هي إحدى أعلى النسب في دول العالم الغربي»، كما يتفق التقرير.

لكن هذا الراتب هو «البداية فقط». بحسب التقرير، ذلك أنه يُضاف إليه ما يلي: سيارة (سوف يحصل كل عضو كنيست، ابتداء من نيسان القريب، على سيارة جديدة)؛ امتيازات اجتماعية سخية وكثيرة؛ يستحق عضو الكنيست ١٦ يوم إجازة في السنة (لدى الأقاليم الذي يمكن أن يستحقه أي عامل / موظف في إسرائيل من أيام الإجازة السنوية بعد ٢٠ يوما بعد أقدمية سنة وما فوق فقط)؛ آلاف الشواكل شهريا لتغطية مصاريف مختلفة، من بينها: شقة سكنية (لكل عضو كنيست يسكن في مكان يبعد أكثر من ٤٠ كيلومترا عن مدينة القدس، حيث مقر الكنيست)، سائق شخصي، افتتاح وتشغيل مكتبين برلمانيين، مساعدين برلمانيين ومستشارين. إضافة إلى شروط التقاعد السخية جدا.

وعلاوة على الراتب الرسمي، يتعين أيضا احتساب الامتيازات المالية العديدة الأخرى التي يتمتع بها أعضاء الكنيست، فهم يعملون ما بين سبعة إلى ثمانية أشهر فقط في السنة (بينما يتقاضون رواتبهم عن الشهور الأخرى المتبقية، التي يخرج فيها الكنيست إلى عطلته، الصيفية والشتوية)؛ كما أن تغيبهم عن جلسات الكنيست ولجانة المختلفة لا يعاقب؛ يخضع من رواتبهم، باستثناء حالات خاصة جدا؛ يسافرون إلى خارج البلاد أياما عديدة، على حساب طرف ثالث في أغلب الأحيان (سواء كان الدولة) الكنيست، مؤسسة عامة أو مؤسسة خاصة وجهت لهم الدعوة).

في الإجمال - يضيف التقرير - تصل تكلفة راتب عضو الكنيست والامتيازات المختلفة التي يتمتع بها إلى نحو ٧٠٠ ألف شيكل في السنة، وفوق هذا كله، غالبا ما يحظى أعضاء الكنيست بفرص واقتراحات عمل مربحة جدا بعيد إنها عضويتهم في الكنيست، في قطاعات اقتصادية وتجارية مختلفة. وتشير التقديرات التي أوردتها التقرير إلى أن العضوية في الكنيست، بما فيها من حقوق وامتيازات وفرص تعادل، في المدى البعيد، دخل غير صاف يتراوح بين ٨٠ ألفا و ١٠٠ ألف شيكل في الشهر.

للمقارنة: أورد تقرير «دي ماركر» متوسط رواتب أعضاء البرلمانات في دول مختلفة قياسا بمتوسط الأجور في تلك الدول، فحين ما يلي: في السويد - راتب عضو البرلمان يعادل ٨٠، متوسط الأجور هناك، في إسبانيا - ١٣؛ في النرويج - ١٨؛ في فرنسا - ١٨؛ في بيلجيا - ٢؛ في بريطانيا - ١٧؛ المتوسط العام لجميع الدول المشمولة في المقارنة - راتب عضو البرلمان يعادل ٢٨ من متوسط الأجور؛ في أستراليا - ٢٨؛ في كندا - ٢٧؛ في ألمانيا - ٢٨؛ في الولايات المتحدة - ٣؛ في إسرائيل - ٣٧.

## أحزاب إسرائيلية جديدة ستخوض انتخابات ٢٠١٩

### حزب «جيشر» («جسر»)

حزب أقيم حديثا برئاسة عضو الكنيست أورلي ليفي- أبكسيس التي انشقت عن حزب «إسرائيل ليفي» - وهي نجلة السياسي الإسرائيلي اليميني المعروف من أصول مغربية دافيد ليفي، الذي شغل منصب نائب في الكنيست الإسرائيلي نحو ٣٧ عاما وتولى عدة مناصب وزارية، والملفت أن الاستطلاعات تشير إلى أن حزب ليفي أبكسيس في صعود مستمر. وتؤكد ليفي في المقابلات معها أن همها الأكبر هو العمل الاجتماعي، وأن حزبا الجديد سيضم شخصيات تلح على إحداث تغييرات اجتماعية في إسرائيل لكسر احتكار رأس المال وجسر الفجوات بين المركز والأطراف ودعم الطبقات الضعيفة لتنعم بحياة مشرفة في إسرائيل.

### حزب «هنتوعا» («الحركة»)

أقيم حزب «الحركة» العام ٢٠١٣ برئاسة تسيبي ليفني، حتى قبل عدة أسابيع كان الحزب جزءا من «المعسكر الصهيوني»، وهو تحالف مع حزب العمل برئاسة أفي غباي. لكن زعيم العمل أسقط قبيلة سياسية بالإعلان عن فك الوحدة مع ليفني في بث مباشر من دون أن يعلمها بهذا مسبقا. وتشير الاستطلاعات إلى أن ليفني التي كانت يوما تنتمي إلى حزب الليكود وتم إلى حزب كديما برئاسة أريئيل شارون ثم إيهود أولمرت، لن تنجح في دخول الكنيست لوحدها. لذلك من المتوقع أن تتحد مع حزب آخر. وكانت ليفني قد أوضحت أن المهم هو إنشاء كتلة من الحزاب اليسار والمركز ضد كتلة اليمين التي يترأسها نتينهاو.

إذ ترأسه موشيه يعلون، رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع في السابق، وكان يعلون قد انشق عن حزب الليكود، وترك حكومة نتينهاو بعد أن علم أن نتينهاو ينوي نقل حقيبة الدفاع إلى أفغدور ليرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا». وأصبح يعلون بعدها معارضا كبيرا لحكم نتينهاو وأعلن أنه ينوي خوض الانتخابات على رأس حزب جديد.

وفي بيان إعلان انطلاق الحزب قال يعلون إنه سيعرض قريبا قائمة بشخصيات انضمت إلى الحزب والمشارك لهم هو النزاهة السياسية. ومن الواضح أن دعايته الانتخابية ستكون حول النزاهة في ظل التحقيقات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية في ملفات فساد.

### حزب «اليمين الجديد»

حزب أقيم حديثا برئاسة الوزيرين أبييلت شاكيد ونفتالي بينيت نتيجة انشقاق هذين السياسيين البارزين عن حزب «البيت اليهودي». الدافع الرئيس وراء إقامة هذا الحزب، من ناحية بينيت الذي كان يترأس «البيت اليهودي»، هو الانفصال عن الجبهة المتطرفة في اليمين المتدين الصهيوني، واستقطاب المزيد من العلمانيين اليمينييين إلى حزب. وثمة سبب آخر هو إقامة حزب يميني مستقل يمكن أن يتنازع نتينهاو على أصوات اليمين وعدم البقاء كحزب تابع لنتينهاو ومتعلق به. وأفالج الحزب منذ إنطلاقه في ضم شخصيات إعلامية وسياسية بارزة ويتوقع له أن يحقق مفاجأة في الانتخابات القريبة.

إعداد: برهوم جرابسي

"المتشهد" الاقتصادي

## انتقادات واسعة لنتيهاهو جراء استفحال العجز في الموازنة!

«العجز المالي سيتراوح ما بين ٣٫٢٦٪ إلى ٣٫٢٦٪ من الناتج العام، بدلاً من ٢٫٩٪. كما كان مخطأً تقديرات بأن يسجل العام الجاري أيضاً عجزاً بنسبة ٣٫٢٦٪»



في ٢٠١٩، وأجلت القرار إلى حزيران، إلى ما بعد الانتخابات. وأضافت أن الحفرة التي يخلفها للاقتصاد وزير المالية موشيه كحلون ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عميقة ومخيفة أكثر من ذلك لأن التجاوزات أخذت في الاتساع في ميزانيات الأعوام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢.

إلى هذا اتجهت سياسة وزير المالية يوفال شتاينيتس، غير أن جهوده قطعت قبيل انتخابات ٢٠١٣. وقبل نحو سنة تم حل الضوابط الأخيرة، وحكومة نتنياهو الحالية بدأت بحملة «الإحسان للشعب، هنا ولأن على حساب جاهزية الاقتصاد اللازمة التالية. ويقول بلوتسكير إنه من جهة تمت زيادة الدعم الحكومي العلني والخفي، ورفعت مخصصات (دوما ردا على مظاهرات الاحتجاج)، وأقرت علاوات سخية لجهاز الأمن ولرواتب العاملين في الخدمة العامة، ومن جهة أخرى خفضت معدلات الضرائب والدفوعات الإلزامية الأخرى وأعطيت امتيازات ضريبية بمليارات عديدة للمداخيل من المال، والنتيجة: العجز المالي الحقيقي، بعد حسم المناورات الحسابية، اتسع جدا خلال السنة الماضية، ومن المتوقع أن يتسع أكثر هذا السنة. فقد تعمق رغم نسبة العمالة شبه الكاملة، والاستهلاك المرتفع، والأجر المرتفع، والفائدة شبه الصفرية، وهي فترة من المتوقع فيها للعجز المالي أن تختفي تماما تقريبا. وحسب بلوتسكير فإن حكومة مسؤولة تستغل سنوات الصعوبة كي تعد نفسها وتعد الاقتصاد لسنوات الإبطاء ولاحتمالات الأزمة، الاقتصادية أو الأمنية، وعليه، فيالذات عندما تكون احتفالات الشراء في ذروتها على الحكومة ان ترفع الرسوم، وترفع الدفوعات للتأمين الاجتماعي، وترفع سن التقاعد وتطبق إصلاحات تلغي الامتيازات الضريبية غير المبررة، اقتصاديا واجتماعيا. أما حكومة نتنياهو - كحلون المنصرفة فقد فعلت العكس بالضبط: فهي تخلف وراءها اقتصادا مكشوحا أمام الأزمات ومخزن أدوات مالي يعتبر فارغا، هذا نهج سائب وخفي، كان ينبغي أن يحتل مكانا محترما في حملة الانتخابات، لكن كيف استحدث الأحزاب عن الاقتصاد حين لا تتحدث إلا عن الأشخاص الذين سيقفون على رأسها؟. وقالت صحيفة «هارتس» إن الحكومة قررت عدم استخدام احتياطي الميزانية لتقليص التجاوز الكبير في العجز

قالت تقارير شبه نهائية إن العجز المالي في العام الماضي ٢٠١٨ سيتراوح ما بين ٣٫٢٦٪ إلى ٣٫٢٦٪ من حجم الناتج العام، رغم أن السقف الذي حدته الحكومة كان ٢٫٩٪. وهذه السنة الأولى منذ ثماني سنوات الذي تخرق فيه الحكومة هدف العجز المالي؛ لا بل إن كل السنوات الثماني التي سبقت كانت تنهي الحكومة السنة بعيدا عن سقف العجز، لذا كانت تسارع في صرف ميزانيات استباقية، وتستغل الفائض في جباية الضرائب بمعدل ٦٪ زيادة سنويا لخفض الدين العام. وتقول تقارير اقتصادية إن زيادة العجز في العام ٢٠١٨ إلى أكثر مما هو متوقع، سيقود إلى رفع العجز أيضا في العام الجاري. وهناك تقديرات بأن يصل هذا العام أيضا إلى ١٣٫٥ مليار دولار، وكل نسبة عجز في الموازنة تتجاوز نسبة النمو في الاقتصاد، ستقود بالتالي إلى زيادة حجم الدين العام، ونسبته من إجمالي الناتج العام. ويرى المحللون أن العجز في العام الجاري سيرتفع بسبب جملة النفقات التي لم تؤخذ بالحسبان بعد، مثل الاتفاق الائتلافي الذي ستوقعه الحكومة التالية بعد الانتخابات القريبة، وعلاوات الرواتب والتقاعد لعناصر الشرطة، والعلاوة لميزانية وزارة الدفاع. ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرונوت»، سيفر بلوتسكير، إنه كان يفترض بالحكومة أن تجري بحثا شاملا عن السياسة الاقتصادية والعامين المقبلين. وبدلا منه اكتفت بتبادل قصير للكلام، وانتقلت إلى بنود أخرى في جدول أعمالها. وهذا دليل آخر على نهجها غير المسؤول الذي يستخف بالمخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي بذنها. وتابع بلوتسكير أن الرد المالي الموسع على الأزمة، والذي يمنع البطالة الجماهيرية وضيق ناتج محلي بحجم كبير، لا يمكنه أن يستمر إلى الأبد. وفي الواقع الإسرائيلي مرغوب جدا لتقليص التدريجي للميزانية الحكومية إلى عجز صفر.

### موجاز اقتصادي

السياحة تسجل ذروة بقفزها عن ٤ ملايين سائح

حققت السياحة الداخلة إلى إسرائيل في العام الماضي ذروة غير مسبوقة، باجتيازها حاجز ٤ ملايين سائح، وسجلت ارتفاعا بنسبة ١٤٪ عن العام ٢٠١٧. وبنسبة قرابة ٤٠٪ عما كان في العام ٢٠١٦. وفي المقابل سجلت السياحة الخارجة هي أيضا ارتفاعا بنسبة ١٢٪، بسفر ٨٥ مليون سائح، غالبيتهم السائح لغرض قضاء العطل، وهذه أيضا ذروة جديدة، خاصة وأن عدد السكان، وفق مكتب الإحصاء المركزي، بلغ في العام الماضي قرابة ٨٫٩ مليون نسمة، وهذا يشمل القدس والجولان (حوالي ٣٦٠ ألف نسمة معا). وقالت وزارة السياحة إن عدد السياح والزائرين في العام الماضي بلغ ١٢٫٢ مليون سائح، والمردود المالي للاقتصاد الإسرائيلي وصل إلى ٨٫٥ مليار دولار، وبحسب التوقعات فإنه في حال استمرت الأوضاع الأمنية كما هي في الأشهر الأخيرة، فإن العام الجاري ٢٠١٩ مرشح لتسجيل ذروة جديدة. في المقابل، بلغ عدد المسافرين إلى الخارج، من حملة الجنسية الإسرائيلية، في العام الماضي، ٨٫٥ مليون شخص، وهذا ارتفاع بنسبة ١٢٪ عما كان في العام ٢٠١٧. والغالبية الساحقة من هؤلاء كانوا لغرض السياحة، إذ أن ٢٧٪ منهم سافروا في شهري الصيف تموز وآب. واللائق في إحصائيات سلطة المعابر هو الارتفاع الحاد في عدد المسافرين برا، وبلغ عددهم ٦٢٠ ألف سائح، زيادة بنسبة ٢٨٪. لكن هذه الزيادة حققتها صحراء سيناء التي سجلت العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٧٦٪، بحدوث ٣٨١ ألف سائح، وهذا تحقق بعد أن بدأ السياح، وأساسا من فلسطينيي الداخل، بالتدفق على منطقة شرم الشيخ بعد غياب سنوات. أما سفر إلى الأردن فقد حافظ عدديا على ما كان في ٢٠١٧، حوالي ٢٣٨ ألف شخص.

بيع ٦٦٧ ألف سيارة في ٢٠١٨ (تراجع بنسبة ٥٪)

بلغ عدد السيارات الجديدة التي بيعت في العام الماضي ٢٠١٨ في السوق الإسرائيلية ٦٦٧٤٩٠ ألف سيارة، وهذا أقل بنسبة ٥٪ من كمية السيارات التي بيعت في العام الذي سبق ٢٠١٧، إذ بلغ عددها ٢٨١٥٦٣ ألف سيارة. كما أن البيع في ٢٠١٨ كان أقل مما بيع في العام ٢٠١٦، إذ تم بيع ٣٠٠ ألف سيارة، وكان عام الذروة حتى الآن، إذ بيعت في العام ٢٠١٥ حوالي ٦٥٤ ألف سيارة، وفي العام ٢٠١٤ بيعت ٢٤٠ ألف سيارة. وحسب محللين، فإن التراجع الحاصل في العامين الأخيرين يعود ضمن سلسلة عوامل إلى حالة اكتفاء، لكن أيضا إلى تزايد القيود من البنوك على قروض السيارات الجديدة، تجاوب مع توجهات البنك المركزي، الذي عبر عن قلقه من حجم ديون العائلات المتعاظمة، وبشكل خاص بسبب القروض التي تحصل عليها العائلات. وقد وصلت القروض إلى حد ضمان ١٠٠٪ من كلفة السيارات، ما شجع الجمهور على شراء سيارات جديدة، خاصة ذات المحركات الصغيرة، والاقتصادية في حرق الوقود، ما يقلل من مصروف السيارات على مستوى الوقود وأيضا الصيانة. وكانت مراقبة البنوك في بنك إسرائيل المركزي قد أصدرت في مطلع العام الماضي تعليمات للبنوك بإجراء تحليلات أدق لمخاطر قروض السيارات، تحسبا لنشوء فقاعة قروض سيارات تنعكس سلبا على استرداد القروض من الجمهور، ومن بين ما طلبه البنك المركزي اعتماد ٦٠٪ من تقدير تخمين سعر السيارة لدى بيعها وتقديم القروض، للاخذ بالحسبان قدم السيارات حتى بيعها، أو تراجع قيمتها لأسباب كدهو أو تلك.

أما على صعيد السيارات الأكثر مبيعا، فقد واصلت يونداي احتلال المركز الأول، كما هي الحال في السنوات الأخيرة، وبلغ عدد السيارات التي باعتها ما يقارب ٣٨٥ ألف سيارة، زيادة بنسبة ٤٪ عما باعتها في العام ٢٠١٧، رغم التراجع في إجمالي بيع السيارات. وحافظت كايا على المرتبة الثانية، وعلى عدد السيارات التي باعتها في العام ٢٠١٧، إذ باعت في ٢٠١٨ ما يقارب ٣٥٧ ألف سيارة. وهاتان الشركتان من إنتاج الشركة الأكبر يونداي موتورز الكورية، التي تسيطر للسنة الرابعة على التوالي على نسبة ٢٧٪ من إجمالي بيع السيارات في السوق الإسرائيلية.

وحلت في المرتبة الثالثة شركة تويوتا، التي باعت أكثر قليل من ١٧ ألف سيارة، وهذا تراجع بنسبة ١٣٪ عن العام ٢٠١٧. وتلتها شركة سكودا، التي باعت ما يلاص ٢٠ ألف سيارة، وهذا أقل بنسبة ٨٪ عن العام ٢٠١٧.

وفي المرتبة الخامسة حلت شركة نيسان، التي زادت مبيعاتها بنسبة ٨٪، وبلغ عدد السيارات التي باعتها ١٥٥ ألف سيارة. وفي المرتبة السادسة شركة سوزوكي التي باعت ١٣ ألف سيارة، مسجلة تراجعا بنسبة ٢٠٪. ثم في المرتبة السابعة شركة مازدا، التي رفعت مبيعاتها بنسبة ٢٪ في العام الماضي، ببيعها ١٣٢ ألف سيارة. وفي المرتبة الثامنة حلت شركة ميتسوبيشي، التي باعت ما يلاص ١٣ ألف سيارة، زيادة بنسبة ١٩٪ عن العام ٢٠١٧. ويذكر أن شركة كولموبيل الإسرائيلية هي التي تسوق سيارات يونداي وميتسوبيشي، وأيضا مرسيدس (في حدود ألفي سيارة سنويا)، وعمليا فإن هذه الشركة تسيطر على ٢٠٪ من السوق الإسرائيلية. وفي المرتبة التاسعة حلت رينو التي باعت ١١ ألف سيارة، تراجع بنسبة ١٢٪ عن ٢٠١٧. وفي المرتبة العاشرة حلت شركة سيات التي باعت أكثر بقليل من ٩ آلاف سيارة، زيادة بنسبة ٧٪ عن العام الذي سبق. وأكثر السيارات مبيعا كانت سيارة يونداي إيوانكي، وهي سيارة هايبرد، وبيع منها ١٠٨١١ سيارة، تلتها سيارة كايا سورتاج- ١٠٠٤٨ سيارة، وهبطت سيارة كايا بيكانتو إلى المرتبة الثالثة بعد سنوات كانت فيها في المرتبة الأولى، وبيع منها أكثر بقليل من ٩ آلاف سيارة، تليها يونداي تانسون، ٨٢٠ ألف سيارة.

## للسنة الخامسة على التوالي: التضخم المالي دون الهدف: ٠٫٨٪

«مجال التضخم وفق السياسة الاقتصادية يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪. رغم تدني وتيرة التضخم في السنوات الخمس الماضية فإن هذا لم يقلل من كلفة المعيشة العالية: البطالة متدنية لكنها ترتفع بين الأكاديميين»

الشهادات الأكاديمية، مقابل ٢٥٥ ألف أمثلوا في شهر متوسط في العام ٢٠١٧.

كذلك فإن التقارير تتحدث عن الصعوبة في إيجاد عمل في أوساط المتقدمين بالسن، وهذا يبرز في معطيات سلطة التشغيل للعام ٢٠١٨. وحسب المعطيات، فإن نحو ٢٧٪ ممن كلفتهم سلطة التشغيل بالعمل هم أبناء ٢٥ إلى ٤٤ عاما، أما لدى طالبي العمل من فوق سن ٤٥ عاما فإن الأعداد تنخفض إلى ٢٢٪. ومن سن ٥٥ عاما فأعلى تهبط إلى ١٠٪. أما فوق سن ٦٥ فإن معدلات توجية سلطة التشغيل للعاملين إلى أماكن العمل هي في حدود ١٣٪. رغم أن المجموعة العمرية الكبيرة أوسع بكثير من المجموعة العمرية الشابة.

ومقابل التزدي في وضع كبار السن وذوي التعليم الأكاديمي، فإن وضع الشرائح الضعيفة قد تحسن، حسب التقارير، إذ طرأ انخفاض بمعدل ٣٩٪ في عدد المطالبين بمخصصات ضمان الدخل، ففي العام ٢٠١٤ بلغ عددهم ١١٣٫٧ ألف رجل وامرأة، بينما في العام ٢٠١٨ انخفض العدد إلى ٦٩٫٣ ألف. ومعدل الانخفاض في أوساط النساء المطالبات بضمان الدخل يصل إلى ٤٢٪.

كما تشير التقارير إلى أنه في العام الماضي ٢٠١٨، طرأ ارتفاع في عدد المواطنين الذين أقبيلوا واستقالوا كل شهر، ٣٫٣ ألف بالمعدل، وهذا ارتفاع بنسبة ٣٫٥٪ مقارنة بالمعدل الشهري في العام ٢٠١٧، حين كان المتوسط الشهري ١٩٦ ألف مغال ومستقيل. بينما الارتفاع في عدد العاملين في الاقتصاد كان أصغر مع نمو بمعدل ٢٫١٪.

كذلك، فإنه في ٢٠١٨ تم تسجيل انخفاض بنسبة ٤٫٤٪ في عدد طالبي العمل، فقد امتثل في مكاتب التشغيل في كل شهر ما يلاص ١٥٩ ألف طالب عمل بالمعدل مقابل ١٦٦ ألفا في ٢٠١٧. ونشير هنا إلى أن البطالة ليست متساوية، ففي حين أن الحديث يجري عن نسبة عامة ٤٪، فإنها ما تزال لدى فلسطينيي الداخل أعلى من ١٢٪، بينما هي أقل من ٣٪ بين اليهود وحدهم، والأمز يبرز بشكل خاص في بلدات صحراء النقب، حيث تتراوح البطالة بين العرب من نسبة ١٣٪ كحد أدنى، لكنها تصل في مواسم في بحر السنة إلى ما يلاص ٣٠٪. كما أن بلدات عربية في الشمال تسجل نسب بطالة عالية جدا، بمعنى أنها تتجاوز ١٦٪.

في ٢٠١٩، وأجلت القرار إلى حزيران، إلى ما بعد الانتخابات. وأضافت أن الحفرة التي يخلفها للاقتصاد وزير المالية موشيه كحلون ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عميقة ومخيفة أكثر من ذلك لأن التجاوزات أخذت في الاتساع في ميزانيات الأعوام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢.

إلى هذا اتجهت سياسة وزير المالية يوفال شتاينيتس، غير أن جهوده قطعت قبيل انتخابات ٢٠١٣. وقبل نحو سنة تم حل الضوابط الأخيرة، وحكومة نتنياهو الحالية بدأت بحملة «الإحسان للشعب، هنا ولأن على حساب جاهزية الاقتصاد اللازمة التالية. ويقول بلوتسكير إنه من جهة تمت زيادة الدعم الحكومي العلني والخفي، ورفعت مخصصات (دوما ردا على مظاهرات الاحتجاج)، وأقرت علاوات سخية لجهاز الأمن ولرواتب العاملين في الخدمة العامة، ومن جهة أخرى خفضت معدلات الضرائب والدفوعات الإلزامية الأخرى وأعطيت امتيازات ضريبية بمليارات عديدة للمداخيل من المال، والنتيجة: العجز المالي الحقيقي، بعد حسم المناورات الحسابية، اتسع جدا خلال السنة الماضية، ومن المتوقع أن يتسع أكثر هذا السنة. فقد تعمق رغم نسبة العمالة شبه الكاملة، والاستهلاك المرتفع، والأجر المرتفع، والفائدة شبه الصفرية، وهي فترة من المتوقع فيها للعجز المالي أن تختفي تماما تقريبا. وحسب بلوتسكير فإن حكومة مسؤولة تستغل سنوات الصعوبة كي تعد نفسها وتعد الاقتصاد لسنوات الإبطاء ولاحتمالات الأزمة، الاقتصادية أو الأمنية، وعليه، فيالذات عندما تكون احتفالات الشراء في ذروتها على الحكومة ان ترفع الرسوم، وترفع الدفوعات للتأمين الاجتماعي، وترفع سن التقاعد وتطبق إصلاحات تلغي الامتيازات الضريبية غير المبررة، اقتصاديا واجتماعيا. أما حكومة نتنياهو - كحلون المنصرفة فقد فعلت العكس بالضبط: فهي تخلف وراءها اقتصادا مكشوحا أمام الأزمات ومخزن أدوات مالي يعتبر فارغا، هذا نهج سائب وخفي، كان ينبغي أن يحتل مكانا محترما في حملة الانتخابات، لكن كيف استحدث الأحزاب عن الاقتصاد حين لا تتحدث إلا عن الأشخاص الذين سيقفون على رأسها؟. وقالت صحيفة «هارتس» إن الحكومة قررت عدم استخدام احتياطي الميزانية لتقليص التجاوز الكبير في العجز

سجل التضخم المالي في إسرائيل خلال الشهر الأخير من العام الماضي ٢٠١٨ تراجعا بنسبة ٠٫٣٪، وبذلك يكون التضخم قد سجل في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٠٫٨٪، وهذا وفق تقديرات سابقة لبنك إسرائيل، لكن هذا هو العام الخامس على التوالي، الذي يكون فيه التضخم دون المجال الذي حدته السياسة الاقتصادية، من ١٪ إلى ٣٪. إن ذلك دلت تقارير على أنه رغم تدني البطالة إلا أنها بدأت ترتفع بين حملة الشهادات الجامعية.

وقد تآثر التضخم المالي في الشهر الأخير من العام الماضي بارتفاع أسعار صيانة البيوت، وارتفاع أسعار الرحلات الجوية، بنسبة ٥٫٧٪، بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار، وفي المقابل، تآثر التضخم من تراجع أسعار موسمية، وبشكل خاص في قطاع الملابس والأحذية، وانخفاض بأكثر من ٣٪ في أسعار الوقود.

وكما ذكر، فقد جاء التضخم الإجمالي للعام ٢٠١٨ وفق التقديرات الأولى لبنك إسرائيل المركزي، بأن التضخم لن يصل حتى للحد الأدنى المطلوب من الهدف، بمعنى ما بين ١٪ إلى ٣٪، على الرغم من أنه في عدد من أشهر السنة الماضية كان يبدل إجمالي التضخم في الأشهر ١٢ التي سبقت كل واحد من أشهر السنة على أن التضخم قد تجاوز حاجز الحد الأدنى «المطلوب» ١٪، ووصل أحيانا إلى مستوى ١٫٨٪، ما أوحى أن التضخم في طريق الارتفاع.

وقد يكون هذا هو أحد العوامل التي دفعت البنك المركزي إلى أن يرفع الفائدة البنكية، لأول مرة منذ العام ٢٠١١ بنسبة ٥٠١٥٠٠. وبعد أن كانت الفائدة قد رسلى على مدى ٤٥ شهرا عند نسبة تلامس الصفر، (٠٫٠٪، باتت في الشهرين الحاليين الماضي ١٥٠٠٠، وتوجهه الأناظر حاليا لقرار البنك المركزي بشأن الفائدة، في نهاية الشهر الجاري.

وقد رأينا أن التضخم المالي في العام الماضي كان أساسا في النصف الأول من العام، الذي ارتفع فيه التضخم بنسبة ٠٫٩٪، وكان هذا استمرارا لوتيرة ارتفاع، ولو طفيفة، في النصف الثاني من العام ٢٠١٧. لكن في النصف الثاني عاد التضخم إلى الوتيرة التي شهدناها منذ العام ٢٠١٤ ولاحقا. وكان التضخم في النصف الثاني قد تراجع بنسبة ٠٫١٪.

ونذكر أن آخر مرة كان فيها التضخم في المجال الذي وضعته السياسة الاقتصادية الإسرائيلية منذ سنوات،

١٪ إلى ٣٪، في العام ٢٠١٣، حينما ارتفع بنسبة ١٫٨٪. لكن في العام ٢٠١٤، ولأول مرة في تاريخ إسرائيل، سجل التضخم تراجعا طفيفا بنسبة ٠٫٢٪، تبعه العام ٢٠١٥ بتراجع بنسبة ١٪، ثم العام ٢٠١٦ بتراجع بنسبة ٠٫٢٪، ليرتفع لأول مرة بعد ثلاث سنوات، في العام قبل الماضي ٢٠١٧، بنسبة ٠٫٤٪، ثم العام ٢٠١٨، وكما ذكر، ارتفع بنسبة ٠٫٨٪.

والأناظر تتجه الآن للتضخم في العام الجديد ٢٠١٩، فقد كثرت التقارير في الشهر الأخير من العام الماضي، عن اندلاع موجة غلاء غير مسبوق في السنوات العشر الأخيرة، وقيل إن أسعار الكهرباء سترتفع ما بين ٨٪ إلى ١٨٪، وإن أسعار المياه سترتفع بنسبة ٦٪، وإن إجمالي أسعار المواد الغذائية الأساسية سترتفع مجددا بنسبة ٤٫٥٪. بعد أن ارتفعت في الصيف الماضي بنسبة تتراوح ما بين ٣٪ إلى ٤٪. وبدا الحديث عن حراك شعبي لم يتم.

وعلى الرغم من أننا ما زلنا في بدايات العام، ورفع الأسعار يبقى واردا، إلا أنه يوجد مكان «النظرية المؤامرة» إن صح التعبير، بمعنى أنه جرى الحديث عن ارتفاعات أسعار بنسبة عالية، كي يكون مجال لرفعها بالنسبة المقصودة حقا، وتظهر وكأنها تراجعت أمام «الضغط الجماهيري». فقد تم رفع أسعار الكهرباء ابتداء من اليوم الأول من العام الجاري بنسبة ٢٫٢٪، وهي نسبة تبقى بعيدة عما ذكر. وقد لا نلمس هذه الزيادة في تضخم هذا الشهر، الذي سيعلن عنه في منتصف شهر شباط المقبل، لأن أسعار الوقود تراجعت في هذا الشهر بنسبة ٣٪.

ويضاف إلى هذا أنه منذ أن تم لجم التضخم المالي ليرتفع بوتيرة أقل من الماضي، بمعنى منذ العام ٢٠٠٠، يسجل الشهر الأول من كل عام تراجعا بفعل بدء موسم تخفيض الأسعار الموسمية، كما أنه شهر معروف بحركة تجارية ضعيفة في الأسواق. وكانت آخر التقديرات في بنك إسرائيل المركزي قد تحدثت عن أن التضخم المالي سيرتفع في العام الجاري ٢٠١٩، إلى ما فوق ١٪ بقليل، وحتى الآن لم تصدر تقديرات مختلفة عن البنك.

وفي السنوات التسع الأخير ارتفع التضخم بالمجمل بنسبة ٣٣٫٨٪. لكن رغم هذه النسبة الطفيفة، في تسع سنوات، إلا أنها لا تدل على انخفاض حقيقي في كلفة المعيشة، التي لها جوانب كثيرة جدا، لا تظهر في سلة المشتريات، مثل

## صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليحل



## محور خاص: رئيس جديد لهيئة الأركان وتقديرات إستراتيجية للعام ٢٠١٩

### تحليلات أمنية:

# التحديات الماثلة أمام الرئيس الجديد لهيئة الأركان العامة أفييف كوخافي عويصة أكثر من التحديات التي كانت سلفه أيزنكوت!

**\*منذ ولاية إسحق رابين في رئاسة هيئة الأركان حدثت حروب أو عمليات عسكرية كبيرة نسبياً خلال ولايات كل رؤساء هيئة الأركان تقريباً، ومن هذه الزاوية كانت مرحلة أيزنكوت استثنائية\***



(أفب)

في الضفة الغربية: المحافظة على ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي/ إدارة توقعات الجمهور: علاقة رئيس هيئة الأركان بالمستوى السياسي: علاقة رئيس هيئة الأركان بقيادة المناطق: التحدي المالي.

وجاء في خلاصة هذه الورقة: إن أكبر اختبار لرئيس هيئة الأركان هو في الحرب أو في عملية عسكرية كبيرة. وتدل التجربة التاريخية على أن احتمالات حرب أو عملية عسكرية واسعة النطاق في فترة ولاية رئيس هيئة الأركان معقدة جداً. ومنذ ولاية إسحاق رابين في رئاسة هيئة الأركان (حرب الأيام الستة) حدثت حروب أو عمليات عسكرية كبيرة نسبياً خلال ولايات كل رؤساء هيئة الأركان تقريباً.

ومن هذه الزاوية، وفي نظرة مقارنة، فإن مرحلة رئيس هيئة الأركان المنتهية ولايته، الجنرال غادي أيزنكوت، كانت استثنائية. فقد كانت فترة عمليات عسكرية مكثفة جداً، لكن إسرائيل نجحت خلالها في الامتناع عن خوض عملية عسكرية واسعة بدأت كأنها تتعارض مع مصالحها. وما سمح بهذه الفترة الهادئة نسبياً كان أيضاً الردع المتبادل بين إسرائيل وحزب الله، والذي نشأ بعد حرب لبنان الثانية، وبين إسرائيل وحماس، وإسرائيل بعد عملية «الجرف الصامد». استخدمت إسرائيل قوتها في مواجهة التنظيمين أيضاً في السنوات الأخيرة، لكنها فضلت عدم التدهور إلى وضع من المواجهة الشاملة. ولقد نفذ حزب الله العملية الأخيرة له تقريباً قبل تولي أيزنكوت منصبه (في كانون الثاني ٢٠١٥، وتسبب بمقتل جنديين إسرائيليين). وعندما قررت «حماس» تصعيد المواجهة مع إسرائيل في تشرين الثاني ٢٠١٨، فضلت إسرائيل عدم تدهور الوضع.

هي التي تشكل التهديد الأكبر لامن إسرائيل. حتى السنة الأخيرة امتنعت إسرائيل عن الدخول مباشرة في مواجهة إيران، لكنها تحركت ضدها بصورة سرية وأعدت خياراً هومياً لمواجهة المشروع النووي الإيراني. وخروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في أيار ٢٠١٨، أحدث ارتجاجاً يمكن أن يؤدي أيضاً إلى إحداث تغييرات في سياسة إيران بشأن كل ما يتعلق بالمشروع النووي، ولذلك من الضروري العودة إلى نقاش مبدئي بشأن الخيار العسكري والطرق الصحيحة لتحقيقه. وعلى صعيد السلاح التقليدي، والإصرار على الصلاحية لتحقيقه. من دون الوصول إلى مواجهة واسعة على لاول مرة مواجهة مباشرة بين إسرائيل وإيران شملت أيضاً خسائر إيرانية في ساحة ثالثة، سورية. ويفرض هذا الوضع بلورة استراتيجية عمل توضح خطوط إسرائيل الحمراء قدره صاروخية مهمة تسمح لها بضرب إسرائيل، سواء من الساحة الشمالية، والمواجهة المباشرة بين إسرائيل وإيران يمكن أن تؤدي إلى استخدام إيران القوة من أراضيها ضد إسرائيل. ويوجد بين إيران وإسرائيل عدم توازن استراتيجي في القدرة على استخدام القوة. ولقد بنت إيران قدرة صاروخية مهمة تسمح لها بضرب إسرائيل، سواء من الدول المحيطة بإسرائيل أو من أراضيها. في المقابل، عملية هجومية إسرائيلية في إيران هي عملية معقدة ومحفوفة بالمخاطر.

أما التحديات الاله الباقية فهي: مواصلة العمليات الهجومية على الساحة الشمالية: الاستعداد لحرب الشمال الأولى» المتعددة الجبهات: بناء القوة لتحقيق «الحسم» والانتصار» المناورة البرية: المواجهة مع حماس» في غزة: منع التدهور

ورطة سلاح البر: رئيس هيئة الأركان المنتهية ولايته كان من المؤمنين بشدة بضرورة المناورة البرية في حسم حرب مستقبلية. عملياً، وعلى الرغم من قيام أيزنكوت بعمليات مهمة، بقيت هناك فجوات كثيرة في قدرة القوات البرية، وبين القوات النظامية وأفراد الاحتياط وبين فرق الاحتياط المتعددة.

أزمة القوة البشرية: يواصل الجيش إنكاره خطورة المشكلة التي تبدأ من جيل المهندسين الذين انخفضت حوافزهم للخدمة القتالية بصورة كبيرة، مروراً بعناصر الجيش النظامي الذين يقل عددهم في التسجيل في الخدمة المستمرة، وصولاً إلى الحرب الصامت للمقاتلين الاحتياطيين من الخدمة في الوحدات الرمادية. ما زال الجيش يعاني جراء موجة التسريحات الواسعة التي قام بها في صفوفه (نحو ٥٠٠٠ من أفراد الجيش النظامي) ولم يتوقف كي يحل دالاتها حتى النهاية. وهناك قضايا تدرجت في العقد الأخير من ولاية رئيس هيئة الأركان إلى الذي خلفه- المحافظة على نموذج جيش الشعب، تغييرات في مساقات الخدمة، حجم انضمام النساء إلى قوة المقاتلين، وكل ذلك سيقيم كوخافي بحسمه في السنوات القادمة، وثمة شك فيما إذا كان من الممكن تحايلها.

وبموجب ورقة «تقدير موقف» صادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي»، وشارك في كتابتها رئيس المعهد عاموس ياديلين، وباحتاث من المعهد، يواجه رئيس هيئة الأركان الجديد عشر تحديات في مقدمها المواجهة مع الخطر الإيراني النووي التقليدي، إذ إنه في السنوات الأخيرة أخذت تتبلور في إسرائيل وجهه النظر القائلة إن إيران

تكاذ تكون مستحيلة. أما إفرايم كام، الباحث الكبير في «معهد دراسات الأمن القومي»، فيرى أن أهم مهمة تنتظر كل رئيس هيئة أركان للجيش هي إعداد الجيش للحرب المقبلة. ومن هنا، من واجب الجيش والمستوى السياسي التفكير جيداً في أي نوع من الحرب هو المقصود.

وكتب كام أنه منذ عام ١٩٨٢، لم يخض الجيش حرباً تقليدية واسعة النطاق ضد عدو مسلح بالذبابات والطائرات، لكنه خاض «حروباً صغيرة».

وفي قراءته سيستمر في الأغلب هذا التوجه في ظل غياب أعداء لديهم جيوش تقليدية كبيرة. مع ذلك، ثمة حاجة لتحسين نجاحات الجيش الإسرائيلي في الحروب الصغيرة. وفي الحقيقة، يجب على إسرائيل أن تستعد أيضاً لحرب كبيرة: فحدثت مواجهة عسكرية ضد حزب الله في لبنان هو سيناريو محتمل جداً، ومحاولة القضاء على تهديد الصواريخ الكثيرة التي تهدد إسرائيل لا تنتمي إلى فئة الحروب الصغيرة، وسورية التي تعلق جراحها بعد سنوات من الحرب الأهلية على وشك بناء جيش جديد.

وتابع كام أن تحديد صورة الحرب المقبلة سيؤثر بصورة كبيرة في بناء القوة في الجيش. وفي السنوات الأخيرة جرى إهمال القوة البرية وأغلقت تشكيلات من الذبابات، ولم تتدرب وحدات الاحتياطيين في سلاح البر بصورة كافية. وتكرزت النقاشات التي دارت مؤخرًا بشأن جاهزية الجيش الإسرائيلي في الأساس على وضع القوات البرية، والمطلب توظيف الجهود لتحسين هذه المنظومة. وسيناريو حرب ضد لبنان يتطلب قوة اقتحام كبيرة، بما يتجاوز استخدام سلاح الجو. وأيضاً السيناريو الأقل احتمالاً لنشوب حرب تقليدية واسعة النطاق يفرض استخدام قوة برية كبيرة وجيدة. وفي الجيش الإسرائيلي تُسمع انتقادات بشأن التشديد على العمليات الجوية التي تستند إلى استخبارات دقيقة، وأن هذا الأمر جرى على حساب بناء القدرة على المناورة البرية.

وقال عاموس هرثيل، المحلل العسكري في «هآرتس»، إن القضايا المركزية التي سيواجهها كوخافي في الفترة القريبة هي التالية:

الوضع الإقليمي: تميزت السنوات الأخيرة بحدوث تغييرات متلاحقة ومفاجئة في الشرق الأوسط. وحالياً الساحة المحيطة بإسرائيل أيضاً غير مستقرة. وبخلاف الانطباع الذي من المحتمل أن يتكون من جراء مقابلات أيزنكوت الوداعية، لم تحسم أي معركة. حتى الآن، إسرائيل كجحت جهود التمرکز الإيراني في سورية، لكن هذا لا يعني أن الحرس الثوري استسلم وتخلّى عن الصراع. واحتمال أن يعود حزب الله إلى إقامة مصانع للسلاح في لبنان لا يزال مفتوحاً. وعمليات التسوية في قطاع غزة أثمرت فقط ثماراً مؤقتة، وثمة شك في أن تكون شحنتات الغذاء والوقود الممول طقريباً كافية لضمان الهدوء في مواجهة «حماس» فترة طويلة. أيضاً عهد محمود عباس في السلطة سينتهي على ما يبدو خلال فترة ولاية رئيس هيئة الأركان الجديد.

الحساسيات السياسية: جمع بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع يجعل رئيس هيئة الأركان تابعاً لشخص واحد فقط مشغول كلياً بصراع بقاء سياسي وقضائي. الفرص والصور المتلاحقة مع ضباط وجنود تُستغل منذ الآن في حملة نتنياهو الانتخابية. من المحتمل أيضاً أن تصريحات نتنياهو الأخيرة التي أنهت الغموض بشأن الهجمات في سورية لها علاقة بذلك، وسيكون على كوخافي المحافظة على عدم غرق الجيش في المستنقع السياسي.

بدأ الجنرال أفييف كوخافي، الأسبوع الماضي، ممارسة مهام منصبه كرئيس لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي (٢٢١١) خلفاً للجنرال غادي أيزنكوت. ووفقاً لتحليلات كبار محلقي الشؤون الأمنية فإن التحديات الماثلة أمام كوخافي تُعد عويصة أكثر من التحديات التي كانت ماثلة أمام سلفه في هذا المنصب.

وبرأي محلل الشؤون الأمنية المخضرم يوسبي ميلمان («معاريف»)، فإن شروط بدء كوخافي بمهام منصبه قاسية أكثر من شروط بدء أيزنكوت.

وكتب ميلمان بهذا الشأن: حين دخل أيزنكوت إلى مكتبه في الطابق ١٤ من برج وزارة الدفاع الإسرائيلية في الكرياه في تل أبيب، في كانون الثاني ٢٠١٥، كان الأفق الشرق الأوسطي واعدًا أكثر لإسرائيل ولمصالحها، إذ تعرضت حركة «حماس» في قطاع غزة لضربة قوية خلال عملية «الجرف الصامد» العسكرية ووافقت على وقف إطلاق النار، وكانت سورية غارقة في خضم حرب أهلية لم تكن نهايتها بادية في الأفق، وكانت إيران ومنظمة حزب الله تنزفان دماً في تلك الحرب ولم يكن الروس قد دخلوا إليها. وكانت الضفة الغربية هادئة نسبياً، فضلاً عن أن إيران وافقت على إجراء مفاوضات بشأن تقليص برنامجها النووي. أما الواقع اليوم فمختلف تماماً: الحرب الأهلية في سورية باتت في مراحلها النهائية، وروسيا ضالعة في الدفاع عن نظام بشار الأسد وفي استقراره، والإيرانيون مصممون أكثر من أي وقت مضى على تثبيت وجودهم في سورية ولا يبدو أنهم مستعدون للتراجع أمام الهجمات التي تشنها إسرائيل. كما أن التصريحات الأخيرة التي أدلى بها كل من رئيس هيئة الأركان العامة المنتهية ولايته أيزنكوت ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وخطما فيها سياسة الغموض الإسرائيلية إزاء ما يتعلق بالهجمات في سورية، من شأنها أن تجعل مواصلة إدارة المعركة أكثر صعوبة بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي ورئيس هيئة الأركان الجديد. ولا شك في أن روسيا تشعر بعدم ارتياح جزاء فائض الثرثرة المنتجة من طرف زعماء إسرائيل.

وتابع ميلمان: لكن فوق كل شيء، يجد الجنرال كوخافي نفسه محشوراً في مضائق ساحة قطاع غزة، حيث اضطر الجيش الإسرائيلي إلى تنفيذ سياسة انعدام أي سياسة لحكومة نتنياهو حيال القطاع. وهي سياسة لا تعرض حال بعيد المدى للمشكلة، لكنها تطالب الجيش الإسرائيلي بأن يخرج لها الكستان من النار، وتوشك غزة على أن تكون بمثابة التحدي الأكبر لكوخافي. وفي ظل انعدام أي مبادرة سياسية، سيتعين على الجيش الإسرائيلي أن يكون أشبه بمقاوم فرعي لعجز الحكومة، وأن يخرج إلى حرب لا أحد يريدوها ولا يمكن تحقيق حسم أو انتصار فيها. إن هذا كله يشير إلى أن المستقبل القريب والبعيد الذي ينتظر رئيس هيئة الأركان الجديد يكتنفه الضباب. ويمكن القول إن معظم الأمور غير متعلقة به، وثمة قدر أكبر مما ينبغي من المتغيرات غير المتوقعة التي ليس يوسسه ولا يوسع الجيش الإسرائيلي أو حكومة إسرائيل أن تقرر اتجاه تطورها.

وبرأي ميلمان، يختلف كوخافي في طبيعته عن أيزنكوت، فهو يؤمن بالعلاقات العامة أكثر من سلفه، كما أنه ذو نزعة قوة أكبر ولديه ميل لصفات فلسفية. ثقافية، وكل هذه السمات تبدو جميلة لكنها لن تساعد قط إذا ما وجدت إسرائيل نفسها في خضم حرب أخرى في أثناء سنوات ولايته في رئاسة هيئة الأركان. ومثل أيزنكوت، سيبحث الهدف الأهم للجنرال كوخافي هو منع وقوع حرب، والانتصار فيها في حال اندلاعها. وهذه مهمة غير سهلة على الإطلاق بل

## «معهد دراسات الأمن القومي»: الخط المركزي في ٢٠١٩ حرب شاملة في الشمال!

**\*المعهد يؤكد أنه يقوم بفحص مجموعة مختارة من السيناريوهات المحتملة والبديلة بالنسبة إلى إسرائيل لمنع ما أسماه «الانزلاق إلى الدولة الواحدة»!**

حصل المعهد على مجموعة من الردود تضمنت تعليقات كثيرة ومفيدة. وتم عرض المخطط أيضاً على كبار المسؤولين في دول عربية وعواصم العالم، «وكان من الصعب إقناعهم بضرورة التخلي عن نموذج الوضع النهائي والتسوية الدائمة للذين لا يمكن تحقيقهما، وفقط عندما عرضنا بديلاً عملياً للبورقة، واقع انفصال سياسي، وإقليمي وديمقراطي عن الفلسطينيين مرونة واستعداداً للحوار على أمر هو أقل من وجدنا أن هناك تأييداً واسعاً لمبادئ المخطط».

وكتب ديكال أيضاً: «أجرينا حواراً مع مسؤولين فلسطينيين كبار. هم لا يستبعدون فكرة ترتيبات انتقالية للبورقة واقع الدولتين. وهذه هي المرة الأولى التي يكشف فيها مسؤولون فلسطينيون مرونة واستعداداً للحوار على أمر هو أقل من التسوية الدائمة. هم يدركون أن أسهم الفلسطينيين في انخفاض وأن النزاع مع إسرائيل فقد مركزته في المجتمعين الدولي والإقليمي، وهم قلقون، وهم رفضهم صفة القرن للرئيس دونالد ترامب، من أن يبقوا معزولين ومتهيمن مجدداً بالرئيس، وبينما حصلت «حماس» منذ الآن على دولة في قطاع غزة، ظلت السلطة وفتح وراءها، مع مبادئ من دون نتائج. لذلك تزداد فرص استعدادهم للتعاون من أجل تنفيذ المخطط».

كما أكد أن المخطط غرض على زعماء أحزاب إسرائيل الذين يعزبون أنفسهم الزعماء المقبلين لإسرائيل. وأغلبتهم مستعدة لتبني المخطط، لكن فقط بعد الانتخابات، وأكد أن المشكلة أنه في الأجواء السائدة اليوم على الساحة السياسية، وخصوصاً قبل الانتخابات، فإن معظم السياسيين يتهاون ويولحون بهويتهم الصهيونية، ويتخوفون من أن يعرضوا على الناخبين رؤيتهم لحل النزاع مع الفلسطينيين.

مجموعة مختارة من السيناريوهات المستقبلية المحتملة والبديلة بالنسبة إلى إسرائيل، بهدف تحسين المصلحة العليا في المحافظة على دولة يهودية، ديمقراطية، آمنة، وأخلاقية. وبرايه «كانت الخلاصة أن علينا تغيير الاتجاه والبدء فوراً بخطوات انفصال تلبور بصورة مسؤولة وبالترتيب، واقع كيانين سياسيين منفصلين- إسرائيل وفلسطين. ومن المهم أن نعترف أنه على الرغم من العناوين والشعارات الفارغة، وبالإستناد إلى مؤشرات كثيرة، فإن أغلبية الجمهور في إسرائيل تؤيد الانفصال (٧٥٪ من الجمهور في إسرائيل يؤيد الانفصال، و٥٨٪ يؤيد حل الدولتين)».

وتابع: إن الفكرة هي عدم انتظار المفاوضات المرجوة التي ستحل جميع المشكلات في آن معاً، لأن ذلك غير ممكن ولا نريد الانتظار. يجب علينا أن نبادر إلى خطوات لا ننجح إليها. بهذه الروحية وضع المعهد مخططاً سياسياً- أمنياً استند إلى أربعة مبادئ: -بدء تطبيق خطوات انفصال بصورة مستقلة لإثبات إصرار إسرائيل على بلورة واقع كيانين سياسيين منفصلين وتميزين: -٢ ترتيبات انتقالية أو على الأقل تعاون مع السلطة الفلسطينية لترسيخها كشريك مسؤول مستقر يعمل بصورة جيدة وشريك في العملية: -٣ تجديد دول الخليج، ومصر والأردن، من أجل تقديم ضمانات للسلطة مقابل تعهداتها القيام بدور إيجابي ومساعدتها على بناء البنى التحتية للدولة: -٤ إبقاء مفاتيح الأمن في يد الجيش الإسرائيلي، ومواصلة حرية العمل في محاربة البنى التحتية للإرهاب في المنطقة كلها. من خلال توثيق التعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية، على قاعدة مبدأ هم يقومون بأكثرية العمل ونحن بأقله. وأشار إلى أنه بعد عرض المخطط على الجمهور في إسرائيل

التنازل الذي حدث مع الزمن للردع الذي حققته إسرائيل في عملية «الجرف الصامد»، في صيف ٢٠١٤، ويومي كاتبو التقرير بأنه في حال انتهت عملية القضاء على أنفاق الإرهاب في الشمال من دون تصعيد، ولم يؤدّ النقاش بشأن مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله إلى عملية وقائية استباقية ضده، يتعين على إسرائيل أن تحول جهودها مجدداً إلى قطاع غزة، وبناء الردع من جديد إزاء «حماس» وضرب الذراع العسكرية للحركة بقوة.

ويحذر التقرير من التدهور في الضفة الغربية، ويشير إلى أنه يجب على إسرائيل أن تكون مستعدة لحدوث زعزعة إضافية في استقرار السلطة الفلسطينية، واحتمال نهاية عهد الرئيس محمود عباس، وعلى المدى البعيد هناك خطر الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة، الذي ينطوي، بحسب واضعي التقرير «على انعكاسات خطيرة على المستقبل، وعلى طبيعة إسرائيل وصورتها كدولة قومية للشعب اليهودي».

في المقابل يعتقد كاتبو التقرير أن فرص حدوث سيناريوهات متطرفة في الصراع ضد السلاح النووي الإيراني في هذا العام ضئيل، وهم يظنون أنه على الرغم من الدعم الأميركي الثابت، يجب على إسرائيل الاستعداد لقرارات مفاجئة من الرئيس دونالد ترامب.

### هناك سبيل لوقف الانزلاق إلى الدولة الواحدة

على صعيد متصل قال أودي ديكال، الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي»، إنه تحت ستار الحائط المسدود في المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين تجري عملية انزلاق إلى واقع الدولة الواحدة من دون فهم الدلالات، وأضاف أنه جرى في «معهد دراسات الأمن القومي» فحص

بحر طويلة المدى. وفي تقدير المعهد فإن جهود إسرائيل ضد مشروع الصواريخ الدقيقة لإيران في لبنان، ستجرى في ظروف مختلفة وأكثر تعقيداً مما حدث في سورية في الأعوام الأخيرة.

وعلى الرغم من توازن الردع بين إسرائيل وحزب الله الناشئ منذ حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، يعتقد واضعو التقرير أن عمليات إسرائيل ضد الأنفاق العمومية التي خفرت في داخل أرض إسرائيل برهنت للتنظيم اللبناني على التفوق الاستخباراتي لإسرائيل وإصرارها على إحباط جهوده في هذا النطاق وفي نطاقات أخرى.

ويقدّر الباحثون في المعهد أن المعركة الناجحة التي حققت عرقلة كبيرة لبناء حزب الله والتمركز الإيراني في سورية قد وصلت إلى مرحلة الاستنفاد، أو أن صلاحيتها لم تعد تبرز احتمالات التصعيد التي تنطوي عليها.

ويحذرون في المعهد أيضاً من أنه إذا تحقق سيناريو مواجهة شاملة في الشمال، فإن هذا لن يقتصر على جبهة واحدة، وسنجد أنفسنا في «حرب شاملة»، ستتدخل فيها إسرائيل في مواجهة ضد إيران، وسورية، وحزب الله في الشمال، وفي المقابل ضد التنظيمات الإرهابية في قطاع غزة. ويقدّر كاتبو التقرير بأن احتمال نشوب مواجهة مع حركة «حماس» في غزة أكثر ارتفاعاً في هذا العام، مع أن هذا التصعيد أقل خطورة بكثير من الخطر الذي يهدد إسرائيل في الجبهة الشمالية.

وبالاستناد إلى التقرير، فإن الأسباب المركزية للاحتمال العالي للانفجار في المنطقة الجنوبية هي: التدهور المستمر في الوضع الاجتماعي- الاقتصادي في القطاع، والضغط الذي تمارسه السلطة الفلسطينية على «حماس» في غزة، وأيضاً

## المنتزه الاسرائيلي

«**فضيحة التعيينات مقابل الجنس**» في جهاز القضاء الإسرائيلي:

# تحالف المصالح المشتركة بين رئيس نقابة المحامين ووزيرة «الأجندة اليمينية المحافظة»!



شاكيد (يسار) ورئيس نقابة المحامين.

وخاصة في مجالات إنتاجية العمل، غلاء المعيشة، عدم المساواة وتعميق الفجوات في مجال الأجور، كما أشارت المحللة الاقتصادية ميراف أرلوزوروف في صحيفة «ذي ماركر» (٢٠١٩/٧/٢٠).

توضّح أرلوزوروف أن «الأدلة الواضحة على هذه الأضرار موجودة في التدريجات الدولية لدولة إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، والتي يشكل جدول PRM الذي تضعه منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)»، هذا الجدول «الذي يعتبر الأكثر أهمية، مصداقية، وجديّة لفحص الحرية الاقتصادية في دولة ما»، كما تلقت أرلوزوروف، والذي ينشر مرة كل خمس سنوات كان آخرها في كانون الأول ٢٠١٨، وضع إسرائيل في المرتبة الرابعة قِبل الأخيرة بين دول هذه المنظمة من حيث «حرية وديناميكية الاقتصاد»، وتضيف: «الأسوأ من هذا كله، هو تدرّج إسرائيل في مجالات الخدمات المهنية، أي: مدى الانفتاح على المنافسة الحرة في هذه المجالات، وفي مقدمتها أساساً: الخدمات المهنية في مجالات القضاء (المحاماة)، مراقبة الحسابات، الهندسة، التصميم المعماري ووسائل العقارات». ثمّ تُؤكّد أرلوزوروف أنّ الحكومة الإسرائيلية، باعتمادها سياسة الخصخصة في هذه المجالات، سواء من حيث منح تراخيص العمل فيها (وحرصها في نقابة المحامين ونقابة مراقبي الحسابات، مثلاً)، «منحت القيادات المهنية المتحكّمة بها حرية القرار والتصرف في كل ما يتعلق بفتح/ إغلاق الأبواب أمام المنتسبين الجدد إليها وبظروف علمهم، بمكانتهم وقوة تأثيرهم على مجريات الأمور ليس في المجال المهني المحدد فقط، وإنما في مجالات أوسع منه بكثير تطل مختلف جوانب الحياة العامة في البلاد»، وتخلص أرلوزوروف إلى التأكيد على أنّ «هذا التطور الخطير جدا هو من صنع

خلفية ما حققته من إنجازات كبيرة وهامة جدا - من وجهة نظرها ونظر اليمين عامة - فاقت كل ما كان يمكن لليمين الإسرائيلي توقعه وتمنيه، وفي مقدمتها إنجاز «الثورة المضادة» على ما يسمى في إسرائيل «الثورة الدستورية»، سواء من خلال تعيين عشرات القضاة ذوي التوجهات اليمينية - المحافظة في مختلف المحاكم الإسرائيلية، وعلى رأسها المحكمة العليا، أو من خلال العديد من التشريعات القانونية التي تضع قيودا شديدة على جهاز القضاء والمحاكم، من جهة، وتفرض تراجعا كبيرا في كل ما يتصل بحقوق الإنسان والمواطن في إسرائيل.

مثلث رأس المال - السلطة - القضاء منذ توليها منصب وزيرة العدل في الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٤، برئاسة بنيامين نتنياهو، في أوائل أيار ٢٠١٥، أعلنت شاكيد (ممثلة حزب «البيت اليهودي» اليميني - الاستيطاني) أنها تأتي إلى هذا المنصب لتنفيذ أجندة محددة وواضحة عنوانها: «إحداث ثورة» (مضادة) في جهاز القضاء - إنهاء «الثورة الدستورية»، التي حدثت في إسرائيل ابتداء من العام ١٩٩٢، إثر سن قانوني أساس «حرية العمل» و«كرامة الإنسان وحرثيته»، وإلغاء آثارها من خلال سن القوانين اللازمة والمناسبة، في موازاة تعيين قضاة محافظين، متدينين وذوي ميول متفهمة للاستيطان اليهودي في المناطق الفلسطينية ومتعاطفة معه.

وفي مسعاها إلى «تغيير وجه وصورة الجهاز القضائي» في إسرائيل، ضمن هذه الأجندة، سرعان ما أدركت شاكيد أنها بحاجة إلى «حليف مركزي» يكون عوناً لها ويسهل عليها تنفيذ هذه المهمة، وقد وجدت هذا الحليف في شخص إيفي نافيه، الذي تولى رئاسة نقابة المحامين في العام نفسه (٢٠١٥) وأصبح «الرجل القوي» فيها، بل الحاكم الأومد لها في غياب أية معارضة حقيقية له في صفوف هذه النقابة ومؤسساتها.

في المقابل، كان يحمل أجندة خاصة به، عنوانها الرئيس: تقليص عدد المنضمين الجدد إلى نقابة المحامين تحت شعار «حماية المهنة، مكانتها وسمعتها»، فضلاً عن حماية مصالح أعضائها المحامين، المهنية والاقتصادية، والذين يزيد عددهم في إسرائيل عن ٦٠ ألف محام، ولتنفيذ هدفه هذا، كان نافيه، في المقابل، بحاجة إلى وزيرة العدل شاكيد، المسؤولة المباشرة عن الجهاز القضائي برمته. في هذه النقطة التقت مصالح الطرفين، فتعززت العلاقة بينهما، تعمق التحالف بينهما وتطور إلى درجة جعلتهما - معا - قادرين على تنفيذ كل ما أراداه في مجال الجهاز القضائي، تركيبته، مرجعيته، أدائه ومنظومة علاقاته بالسلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست). وفي ظل الوضع السائد في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، من حيث التركيبة الائتلافية - الحكومية، وموازن القوى العديد من مؤسسات الحكم المختلفة، إلى جانب القوة غير المسبوقة التي تحصلت عليها نقابة المحامين، إضافة إلى صمت وتواطؤ وسائل الإعلام وأوساط واسعة في الأكاديميا، كان من الطبيعي أن يتطور الحلف بين شاكيد ونافيه، في التطبيق العملي، إلى أوسع بكثير من مسألة تعيين القضاة والتشريعات القانونية، من جهة، ومصالح جمهور المحامين المهنية، من جهة أخرى، حتى أصبح تحالفاً غير مقدس، لم يؤد إلى تدمير الجهاز القضائي فحسب، بل تعدى ذلك إلى أضرار جسيمة على الاقتصاد الإسرائيلي،

**كتب سليم سلامة:**

أيا تكن النتائج التي ستنتهي إليها في المستوى الجنائي الفضيحة الجديدة التي تكشفت خبوطها في إسرائيل خلال الأيام الأخيرة وأصبحت تُعرف باسم «فضيحة التعيينات مقابل الجنس» في الجهاز القضائي الإسرائيلي، إلا أنه من الواضح أنها تشكل واحدة من أخطر فضائح الفساد التي شهدتها دولة إسرائيل منذ قيامها وحتى اليوم، إن لم تكن أخطرها على الإطلاق.

ذلك أن هذه الفضيحة، بما تنطوي عليه من تفاصيل عديدة ومتشعبة، لا تقتصر على الفساد والإفساد في جهاز القضاء والمحاكم الإسرائيلي فقط، بل تتعداه لتعصف بمجالات ومؤسسات أخرى مختلفة، من تشريعات القوانين في الكنيست الإسرائيلي وحتى العديد من فروع النشاط الاقتصادي - التجاري في إسرائيل.

مجموعة كبيرة من المصالح، السياسية والاقتصادية، ائتلفت معاً وجزيت، لخدمتها، مؤسستين من أهم وأبرز مؤسسات الحكم في البلاد، وزارة العدل ونقابة المحامين، من خلال شخصي المسؤولين عنهما - وزيرة العدل، أيليت شاكيد، ورئيس نقابة المحامين، إيفي نافيه، وهو ما كانت شاكيد قد أوضحت في حديث لبرنامج تلفزيوني («برنامج عوفدا»/ حقيقية - في القناة التلفزيونية الثانية) قبل أكثر من عام، حين قالت: «علاقتي مع نافيه بدأت على قاعدة مصالح مشتركة ثم تطورت، لاحقاً، إلى علاقات صداقة».

ورغم أن هذه العلاقة، بما قامت وتقوم عليه من مصالح، قد أصبحت «سراً نادعاً» في إسرائيل منذ سنوات، ورغم كل ما تركته وستتركه من آثار تدميرية على العديد من منظومات الحكم والتشريع والاقتصاد في إسرائيل، إلا أن قائلٌ جدا جدا هم الذين حاولوا التوقف عندها، الكشف عنها، التحذير منها والتصدي لها، سواء في وسائل الإعلام، في الأكاديميا، في الجهاز القضائي ومؤسسات الحكم المختلفة، في الحياة الحزبية - السياسية أو في أوساط الرأي العام، ومرمّ هذا الصمت المتواطئ، أساساً، هو القوة الزائدة، بل المبالغ فيها، التي نجح كلا الشريكين المركزيين، شاكيد ونافيه، في امتلاكها واستخدامها.

غير أن هذه الفضيحة الجديدة، الأكبر والأخطر من دون شك، التي يتورط فيها نافيه، الذي أصبح أحد أقوى الشخصيات وأكثرها تأثيراً في الحياة العامة الإسرائيلية منذ تسلمه منصب رئيس نقابة المحامين قبل أكثر من خمس سنوات، قد اضطرت أوساط كثيرة واسعة، في الجهاز القضائي نفسه، في مؤسسات الحكم المختلفة، في الحلبة السياسية - الحزبية، في وسائل الإعلام وفي الأكاديميا، إلى كسر جدار الصمت وحاجز الخوف ثم الانسحاب، ولو قليلاً وعلى استحياء في بعض الحالات، من مواقع الدعم والتأييد المطلقين للذين كان نافيه يتجمّع بهما حتى الآن، سواء في داخل نقابة المحامين ومؤسساتها أو خارجها.

أما شاكيد، فبمن المرجح أن هذه الفضيحة، ورغم كل ما كشف منها وخلالها من فساد وارتباطات مثيرة للشبهات، لن تعود عليها بأي ضرر يمكن أن يمس مكانتها السياسية - الحزبية ولن تؤثر سلباً على فرص تحقيقها إنجازات كبيرة وهامة في الانتخابات القريبة للكنيست الإسرائيلي (في ٩ نيسان المقبل) وفي التهيئة الائتلافية - الحكومية المقبلة في إسرائيل، وذلك نظراً للشعبية الواسعة جدا التي تحظى بها في أوساط اليمين الإسرائيلي، وخصوصاً على

# الشبهة: رئيس نقابة المحامين استغل منصبه لتعيين قضاة في المحاكم الإسرائيلية مقابل «رشى جنسية»!

**«رئيس النقابة، إيفي نافيه، «الرجل القوي في جهاز القضاء الإسرائيلي»، يضطر إلى تقديم استقالته والقاضية المشتبه بها «تخرج إلى إجازة»\***

**نافيه يواجه لائحة اتهام أخرى وبتهم النائب العام للدولة: «قرر تقديمها ضدي بدوافع شخصية»\***

تواصل الشرطة (وحددة لاهف ٤٣٣) - الوحدة القطرية لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة- تحقيقاتها في ما أطلق عليها اسم «فضيحة التعيينات مقابل الجنس» في الجهاز القضائي في إسرائيل، بكل درجاته ومستوياته، في الوقت الذي تتواصل فيه وتوسع مفاعيل «الغرة الأرضية العينية»، التي تعرض لها هذا الجهاز، بفعل هذه الفضيحة، التي رجح كثيرون من المطلعين على تفاصيلها، في الأوساط القضائية والإعلامية خصوصاً، أنها ستؤدي إلى «عاصفة قوية وارتباك شديد في الجهاز القضائي برمته، في حال وصولها إلى أروقة المحاكم، إذ لن يرتدع إيفي نافيه (المشتبه به الرئيسي فيها) عن عز قضاة سابقين وحاليين كثيرين إلى دوماتها!»

وكانت المحكمة قد أخلت سبيل رئيس نقابة المحامين في إسرائيل، إيفي نافيه، ووضعتُه رهن الاعتقال المنزلي لمدة ثمانية أيام، بعد اعتقاله والتحقيق معه لساعات طويلة، بشبهات «تلقّي الرشى الجنسية وخیانة الأمانة» من خلال استغلال منصبه، كرئيس نقابة المحامين، للتأثير على عمل وقرارات «لجنة تعيين القضاة» في إسرائيل، من خلال «التحالف الوثيق» بينه وبين رئيسة هذه اللجنة، وزيرة العدل، أيليت شاكيد، ومن خلال التأثير على مندوبيّ «نقابة المحامين» العضوين في اللجنة ذاتها، خلافاً للقانون وللأعراف المعمول بها.

وتدور الشبهات حول تعيين قاضية في إحدى محاكم الصلح في وسط البلاد، ومحاولة ترقية قاضٍ من محكمة الصلح إلى المحكمة المركزية، مقابل علاقات جنسية أقامها مع القاضية (قبل تعيينها) في الحالة الأولى، ومع زوجة القاضي (في الحالة الثانية)، والتي هي عضو بارز ومسؤول في مؤسسات نقابة المحامين، إضافة إلى كونها ناشطة في حزب الليكود وكانت تنوّي العلاقات على مكان ضمن قائمة مرشحي هذا الحزب لانتخابات الكنيست القريبة، التي

نافيه ووزيرة العدل التي وفرت له الحماية والدعم!» في موازاة الإجراءات التي اتخذتها نقابة المحامين لتقليص عدد المحامين الجدد في إسرائيل بصورة حادة جدا (ومن ضمنها، بشكل أساس: تمديد فترة التدريب/ «الستاج» التي ينبغي على خريج الحقوق اجتيازها من سنة واحدة إلى سنتين، ثم رفع درجة صعوبة امتحان التأهيل لنقابة المحامين - الامتحان المقرّر بشأن حصول خريج الحقوق على رخصة مزاولة مهنة المحاماة في إسرائيل - بحيث تدنت نسبة الناجحين في هذا الامتحان خلال السنوات الأخيرة بشكل حاد) - في موازاة ذلك، عمدت نقابة المحامين، برئاسة نافيه، إلى انتهاج سياسة استرضائية - ابتزازية في مجال «التحكيم» في فضّ النزاعات المالية، والذي يندز أرباحاً (انتعاشاً) طائلة على العاملين فيه، من محامين وقضاة متقاعدین، فأولكت ملفات «التحكيم» العديدة جدا هذه إلى أشخاص مقربين من رئيس النقابة شخصياً ومن يخدمون موقعه وسلطته، وإضافة إلى ذلك، ذهبت نقابة المحامين إلى التعاقد مع شركات تأمين (لتأمينات المحامين أعضاء النقابة) تربطها بنافيه ومكتب المحاماة الذي يملكه علاقات تجارية - مهنية، بكونها ضمن زبائنه، وخلال فترة رئاسة نافيه، عملت نقابة المحامين على تجنيد «لوبى» خاص بها في الكنيست الإسرائيلي للتأثير على مجمل العملية التشريعية وسن القوانين المختلفة عامة، وتلك التي لها علاقة بمجال المحاماة وعمل المحامين في إسرائيل، خاصة.

لم يزد بمقدور إيفي نافيه إنجاز كل هذه الأمور، بالطبع، لولا شبكة الأمان والحماية (وفض الطرف) التي وفرتها له وزيرة العدل، أيليت شاكيد، شخصياً، وبما جندته هذه الشبكة من صمت وتواطؤ ضروريين في

لهما مثل في تاريخ الجهاز القضائي الإسرائيلي، بعد أسابيع قليلة من قرار النيابة العامة للدولة تقديم لائحة اتهام ضد إيفي نافيه، على خلفية ضبطه وهو يحاول إدخال

صديقة له إلى البلاد، في «مطار بن غوريون الدولي» من دون خضوعها لإجراءات المراقبة وختم جواز السفر المعمول بها في المطار، وهو ما يشكل مخالفة لقانون الدخول إلى البلاد والخروج منها.

وقد حاول نافيه في البداية إنكار هذه التهمة والتنصل منها، لكن شريط التصوير الذي عرضه أمامه موظفو «مراقبة الحدود» في المطار اضطره إلى الاعتراف، ليس فقط بمحاولة إدخال صديقه بهذه الطريقة، وإنما بنجاحه في إخراجها من البلاد، في المطار نفسه، بالطريقة نفسها. واعترف نافيه بالمخالفة، لكنه حاول التقليل من أهميتها وخطورتها بادعاء أنه «ارتكب حماقة فقط» وأن ما قام به استهدف التستر على علاقته بالشابة المرافقة له، في محاولة منه لتجنب إعطاء ذريعة لزواجه الحالية التي يخوض معها إجراءات طلاق في المحكمة.

وبرغم اعترافه الصريح بهذه المخالفة الخطيرة، إلا أن نافيه واصل التمتع بتأييد ودعم (وصمت) أوساط قضائية واسعة في إسرائيل، سواء في المحاكم أو في نقابة المحامين، أو في وزارة القضاء، وعلى رأسها حليفته وصديقه المقربة، الوزيرة أيليت شاكيد.

لكن النائب العام للدولة، شاي نيتسان، قرر في نهاية المطاف تقديم لائحة اتهام ضد نافيه على خلفية هذه المخالفة، وهو ما اعتبره نافيه «قراراً بدوافع شخصية»، مدعياً بأن نيتسان اتخذ قراره هذا لأنه يتقن أن نافيه (ونقابة المحامين) لا يدعم ترشيحه لمنصب قاضٍ في المحكمة العليا، مما سيحول دون فوزه بهذا المنصب الذي يطمح إلى إشغاله فور إنهائه مهام منصبه الحالي، نائباً عاما للدولة، خلال الأشهر القادمة!

القضاء السياسي - الحزبي العام.

في المقابل، لم تكن شاكيد قادرة على تنفيذ أجندتها الخاصة في مجال تعيين القضاة الجدد، كما أوضحنا سابقاً، من غير تأييد ودعم نقابة المحامين (نافيه، شخصياً)، في إطار «لجنة تعيين القضاة»، التي تترأسها هي بصفتها وزيرة للعدل، وتتمثل نقابة المحامين فيها بعضوين اثنين، من مجموع أعضائها التسعة (في هذه اللجنة، أيضاً، وزير المالية موشيه كلون، وعضوا كنيست من الائتلاف الحكومي وثلاثة من قضاة المحكمة العليا، منهم رئيسة/ هذه المحكمة عادة).

حتى قبل بضعة أشهر، لم يكن نافيه شخصياً عضواً في «لجنة تعيين القضاة»، لكنّه كان الشخص المقرّر، فعلياً، في موقف مندوبي نقابة المحامين في هذه اللجنة، بفضل سلطوته وقبضته المحكمة في رئاسة النقابة وإدارتها. وهكذا، استطاع أن يكون «بيضة القبان» المقررة، كل الوقت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في تعيين القضاة الجدد في جهاز المحاكم الإسرائيلية، وخاصة المحكمة العليا، بما يتساقق مع رغبة الوزيرة وينخرط في أجندتها.

وقد فعل نافيه هذا خلافاً للقانون والأعراف المرعية في عمل هذه اللجنة، وهو ما كان معروفاً كل الوقت من دون أن يثير أي اعتراض أو معارضة، إلى أن تكشفت فضيحة الشبهات الحالية بشأن استغلاله منصبه وسلطته في تعيين قاضية لمحكمة الصلح ومحاولة ترقية قاضٍ من محكمة الصلح إلى المحكمة المركزية، مقابل «رشى جنسية» في الحالات، من القاضية نفسها في الحالة الأولى ومن زوجة القاضي في الحالة الثانية - الفضيحة التي هزت أركان الجهاز القضائي الإسرائيلي ووضعت، كله، موضع الشك والتشكيك.

**الرجل القوي يفعل ما يحلو له!**

في إحدى الرسائل التي تبادلها نافيه مع القاضية المشتبه بها، قيل تعيينها في كرسي القضاء، تسالّه المرشحة: «هل سمعت الأخبار (عن المرشحين لسلك القضاء وفرص فوزهم)؟ فيجبها»، «أنا الذي أصنع هذه الأخبار» في إشارة واضحة جدا إلى مدى سلطته وتأثيره.

هذه السلطة، الواسعة والتي تكاد تكون مطلقة وغير مسبوقة في إسرائيل، كانت قد أثارّت، خلال السنتين الأخيرتين بشكل خاص، لفظا وهمسا واسعين في الحلبتين القضائية والسياسية في إسرائيل، لكنها لم تثر أية اعتراضات أو معارضة تذكر، كما لم تثر اهتماما حقيقيا لدى وسائل الإعلام الإسرائيلية التي فضلت التزام الصمت غالباً، سوى في حالات نادرة، وحدى هذه الحالات هو تحقيق تلفزيوني بثته القناة التلفزيونية الثانية في البلاد قبل نحو سنة، ضمن برنامج التحقيقات «عوفدا» (حقيقة) وتطرّق إلى تأثير نافيه القوي والواسع جدا على عمل لجنة تعيين القضاة، وقراراتها، وما يستتبع ذلك من مساع كبيرة يبذلها قضاة ومحامون لعقد صداقات مع نافيه ومحاولات للتقرب منه، سعياً إلى الفوز بتأييده ودعمه لهم في تعيينهم قضاة، أو ترقيتهم، في الحاكم الإسرائيلية. كما نشرت صحيفتا «هارتس» وذي ماركر، بعض التحقيقات الصحافية حول نافيه ونقابة المحامين تحت قيادته.

إلا أن أبرز التحقيقات الصحافية التي نُشرت في إسرائيل عن نافيه وسلطته وعلاقاته وممارساته كانت تلك التي نشرتها الصحافية شارون شفور في موقع «المكان الأكثر حرارة في جهنم»، والتي قام نافيه ونقابة المحامين على أثر أحدها بتقديم دعوى قذف وتشهير ضد الصحافية والموقع طالبيهما، من خلالها، بدفع تعويضات بمبلغ مليون شيكل، ولا تزال هذه الدعوى قيد النظر والعداوات القضائية.

تقرير الفقر الرسمي الصادر عن العام ٢٠١٧

# انخفاض طفيف بنسبة الفقر في إسرائيل وزيادة عمقه لدى العرب!

**\*الفقر يتراجع إلى ٢١.٢٪ على مستوى الأفراد مقابل ٢١.٩٪ في العام ٢٠١٦\* التراجع حاصل لدى كل الشرائح، لكن الفقر بين العرب ما زال الأعلى، وهو أعلى بـ ٦ أضعاف مما هو عليه بين اليهود من دون الحريديم \* لأول مرة يعترف تقرير رسمي إسرائيلي ضمناً بأن نسبة الحريديم تفوق ١٥٪ من إجمالي اليهود \* التقرير يقسم الجمهور على مستوى الشرائح، لتظهر أكثر الفجوات بين اليهود والعرب: فقط نسبة ١ بالألف من العرب تُعتبر ثرية، مقابل ٢٤ بالألف بين اليهود!**

**قراءة وتحليل ب. جرابيسي**

أظهر تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني) هذا الشهر، عن العام قبل الماضي ٢٠١٧، أن الفقر في إسرائيل سجل تراجعاً طفيفاً على مستوى الأفراد، بالنسبة المئوية والعدد أيضاً، مقارنة مع نسبته في العام الذي سبقه، ٢٠١٦. وهذا يدل على أن الفقر بات أكثر في العائلات كثيرة الأولاد. إلا أن الفقر بقي أكثر عمقا بين العرب مقارنة مع اليهود، على الرغم من أن معدلات الولادة لدى العرب تراجعت بقدر كبير جداً، في حين أن عدد الولادات لدى الشرائح المتدينة اليهودية ما زالت مرتفعة جداً. وحسب تقرير الفقر ذاته، فإن نسبة الذين تحت خطر الفقر على مستوى الأفراد، كانت ٢١.٩٪، مقابل ٢١.٢٪ في العام ٢٠١٦. ونسبة الفقر بين الأطفال والقاصرين دون سن ١٨ عاماً، كانت ٢٤.٩٦٪، مقابل ٢٣.٣٪ في العام ٢٠١٦. وبلغ عدد الفقراء إجمالاً ١.٧٨ مليون نسمة، وهذا أقل بحوالي ٢٣ ألفاً عن عددهم في العام ٢٠١٦. وبلغ عدد الأطفال والقاصرين وهدمهم، من بين إجمالي الفقراء، حوالي ٨١٥ ألفاً، مقابل قرابة ٨٣٩ ألفاً في العام ٢٠١٦. وكل هذه النسب والاحصائيات تضم في داخلها الفلسطينيين في القدس المحتلة، بموجب قانون الضم الاحتلالي، وللنسبة الثانية على التوالي تنشر مؤسسة الضمان جدولاً يبين الفقر في إسرائيل من دون القدس الشرقية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. وبموجب هذا، فإن نسبة الفقر بين الأفراد، تهبط من ٢١.٩٪ إلى ١٩.٦٪، وبين الأولاد من ٢٤.٩٪ إلى ٢٢.٧٪. وعلى أساس هذه النسب، وبعد أن قمنا بفرض هذا التقرير باحتساب عدد المقدسيين في العام ٢٠١٧ وفق إحصائيات الاحتلال في حدود ٤٦٠ ألفاً، فإن نسبة الفقر في القدس، وفق هذا التقرير، تتجاوز بقليل ٤٦٪، بمعنى أنها نسبة مقاربة من أوضاع فلسطينيي ٤٨ من دون منطقة التقب.

**عمق الفقر**

كل النسب النهائية التي يركز عليها تقرير الفقر هي بعد دفع المخصصات الاجتماعية، على كافة أشكالها، من مخصصات أولاد وبطالة وضمان دخل، ومخصصات شيخوخة وذوي الإعاقات الجسدية، وهي عادة تكون بمستوى واحد لكل المواطنين، والمفارق في مخصصات الشيخوخة يعود إلى عدد سنوات العمل المنظم، وهذا مقياس لا يخدم المسنين العرب، الذين كانت نسبة عالية منهم محرومة من العمل المنظم في سنوات مضت. وتأثير المخصصات يعكس على العائلات، لأن قسماً من المخصصات مرتبط أيضاً بعدد أفراد العائلة. ويقول التقرير إن نسبة الفقر العامة على مستوى العائلات بلغت ٢٨.٩٪، مقابل نسبة ٢٨.٥٪ في العام ٢٠١٦. وبعد دفع المخصصات هبطت إلى ١٨.٩٪، ببارق هامشي عن العام ٢٠١٦. إذ كانت النسبة ١٨.٥٪. أي أن المخصصات رفعت ٢.٥٪ من العائلات الفقيرة إلى ما فوق خط الفقر، لكنها على أرض الواقع ما تزال في دائرة الفقر. والفقر على مستوى العائلات كان في العام ٢٠١٧ بنسبة عامة ١٨.٩٪، وبين اليهود وهدمهم، بما يشمل كل الشرائح لديهم، ١٣.٩٪، وبين المتدينين المتزمتين، الحريديم، ٤٣.٩٪. لكن هناك تفاوت كبيرة في نسب من ساعدتهم المخصصات للفقر إلى أعلى من خط الفقر، وهذا مؤشر على عمق الفقر، ففي حين رفعت المخصصات ما يلامس ٤٪ من العائلات اليهودية الفقيرة إلى ما فوق خط الفقر، فإن هذه النسبة لدى العائلات العربية كانت ٩.٧٪، والنسبة بين العرب أفضل نسبياً مما كانت عليه في العام ٢٠١٦. إذ خلاله ساعدت المخصصات ٦.٦٪ فقط من العائلات الفقيرة، لكن التحسن الحاصل في العام ٢٠١٧ يبقى أقل مما كان عليه الأمر قبل أكثر من ٤ أعوام، حينما كانت المخصصات ترفع حوالي ١٪ من العائلات الفقيرة العربية إلى ما فوق خط الفقر.

وكما ذكر، فإن في هذا دلالة على عمق الفقر بين العرب. لكن الإثبات على السياسات العنصرية ضد العرب تثبت أكثر حينما نقرن الفقر بين العرب والمتدينين المتشددين الحريديم، الذين حوالي نصف جازهم يمتنعون إرادياً عن التوجه إلى سوق العمل. فعادة التقارير تقول إنه كلما ازداد عدد الأولاد في العائلة انخفض المستوى المعيشي، وكان السقوط في دائرة الفقر أعلى. وما نراه منذ عقدين هو أن هناك هبوطاً حاداً في معدلات الولادة بين العرب، وهو ما قرابة ٥٨٪ ولاة لألام الواحدة في

الفقر في إسرائيل، نسبة مرتفعة بين العائلات كثيرة الأولاد.

العام ١٩٩٠، إلى تقريبا ٣ ولادة اليوم. أما بين الحريديم فإن المعدل باق تقريبا عند مستواه، ٦.٨ ولادة لألام الواحدة. وعلى الرغم من هذا نجد أن الفقر بين عائلات الحريديم هو ٤٣.٩٪، بينما بين العرب ٤٧.٩٪. كما أن المخصصات ترفع ٢.٤٪ من عائلات الحريديم، بينما ترفع ٩.٧٪ من عائلات العرب فقط.

**الفجوة الكبيرة في المستويات المعيشية**

وللدلالة على عمق فقر العرب نستفيد من جدول آخر حول التوزيع السكانية بحسب مستوى المعيشة. ففي حين أن ٢١.٩٪ من السكان هم دون خط الفقر، فإن ١٦.٦٪ من السكان هم في تعداد الشرائح الوسطى الدنيا، بمعنى الأقرب إلى دائرة الفقر، وقد تسقط في دائرة الفقر، في كل لحظة، و٥٣.٩٪ هم ضمن الشرائح الوسطى، و٧.٧٪ ضمن الشرائح الميسورة، و١.٩٪ ضمن شريحة الأثرياء. لكن نرى تبدل هذه النسبة وبفجوات كبيرة بين العرب واليهود. ففي حين أن نسبة الفقر بين اليهود بضمهم الحريديم ١٣.٩٪ فإنها بين العرب ٥٠.٣٪. ونسبة اليهود في الشرائح الوسطى الدنيا ١٤.٩٪، مقابل ٢٢.٦٪ لدى العرب. وفي الشرائح الوسطى ٦.٧٪ من اليهود، و٢٣.٩٪ بين العرب. أمام الشرائح الميسورة فيبين اليهود ٨.٧٪، وبين العرب ٧.٩٪ (سبعة بالألف). ونجد أن ٢.٧٪ من اليهود هم في عداد الأثرياء (٢٤ بالألف)، بينما لدى العرب ٠.٩٪، أي ١ بالألف.

**تغيير تعريف الفقر**

وكان قسم الخبير الاقتصادي في وزارة المالية الإسرائيلية قد أصدر في النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٨، تقديرات بديلة لتلك التي تتبعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية، بشكل أدى إلى خفض أعداد الفقراء بنسبة ٢٠٪. وكان التخفيض

الأكبر في نسبة الفقر لدى العائلات العربية، من قرابة ٥٠٪ إلى حوالي ٢٥٪ من العائلات، ورغم شكل الاحتساب الجديد، الذي يركز على صرف العائلة بدل اعتماد المداخيل وحدها، تبقى إسرائيل الأكثر فقراً بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD. ويقول قسم الخبير الاقتصادي في الوزارة إن شكل احتساب مؤسسة الضمان الاجتماعي للفقر ليس كافياً، كونه يعتمد بشكل مجرد على معدلات مداخيل العائلة، ويقسبها على عدد الأفراد، دون التطرق إلى مصروفات العائلة، ونمط الصرف وقدرتها على شراء الاحتياجات، فعلى سبيل المثال، وحسب الوزارة، فإن مؤسسة الضمان لا تقارن بين عائلتين لديهما نفس عدد الأفراد، وذات المداخيل، ولكن لوأحدة منهما قرض إسكاني، إلا أن مؤسسة الضمان تعتمد على شكل الاحتساب العالمي للفقر، بمعنى المدخول للفرد للعائلة، ومستويات الأسعار ومجمل تكلفة الحياة.

في احتسابها الجديد، اعتمدت الوزارة على فحص حجم استهلاك العائلة الواحدة، من خلال عدة مقاييس، منها عا، ومنها كما يبدو في استطلاع مباشر، وترى الوزارة أن هذا الاحتساب يأخذ بعين الاعتبار المداخيل «السوداء» التي لا يتم الإبلاغ عنها، وتوجه الأصابع هنا بالذات للجمهوريين الأكثر فقراً، العرب، ولكن من هم أكثر منهم جمهور المتدينين المتزمتين الحريديم، الذين تؤكد الكثير من التقارير التي تصدر تباعاً عن حجم «الاقتصاد الأسود» بينهم بقدر بمليارات الدولارات سنوياً. ومصدر هذه الأموال قطاع اقتصادي مغلق على العديد من طوائف الحريديم، وفق أموال من الخارج عليهم، عبر سلسلة من القنوات، إما بالنقل المباشر، أو عبر مكاتب صرافة وغيرها. وتقول التقارير إن معاهد دينية، ومدارس تابعة لهذه الطوائف، تدفع



رواتب نقدية، لا يتم إخضاعها لسلطة الضرائب، وهذا يسري على عاملين أكثر في مؤسسات الحريديم. ومن أجل الوصول إلى نمط الاستهلاك والصرف لدى العائلات، فحصدت الوزارة توجهات العائلة، ونظرتها وتوقعاتها للمستقبل. فعلى سبيل المثال، إذا كان في العائلة طالب جامعي لا يعمل، فإنه بعد فترة قصيرة سيهني تعليمه، ويخرج إلى سوق العمل. وعلى أساس هذا الاحتساب، استنتجت الوزارة أن الفقر بين العرب على مستوى الأفراد هبط من ٤٩.٧٪، وفق التقرير الرسمي (٢٠١٦)، إلى ٢٥.٣٪ وفق التقرير الجديد. إلا أن تخفيض النسبة لدى جمهور الحريديم كان أقل، من ٤٩.٩٪ في التقرير الرسمي، إلى ٣٥.٣٪ حسب الوزارة.

وتعتمد المراكز البحثية الاجتماعية النسبة الأعلى للفقر في إسرائيل، كما هو الحال لدى جمعية «لتيت»، التي تصدر سنوياً «تقرير الفقر البديل»، وأيضاً مركز الأبحاث أدفا، الذي قال في تقريره الأخير له إن عائلات كثيرة في دائرة الفقر تأكل وجبة واحدة في اليوم، فيما يختار كثيرون التنازل عن أدوية ضرورية لهم، بسبب قلة المدخول، ومن أجل ضمان وجبة غذائية، وجاء أن قرابة ٣٩٪ من الفقراء من أبناء ٢٠ عاماً وأكثر تنازلوا عن وجبات غذائية بسبب صعوبات مالية، وهذه النسبة بقيت شبه ثابتة في السنوات التالية.

وعلى الرغم من احتساب وزارة المالية يبقى الفقر في إسرائيل الأعلى من بين الدول الأعضاء في منظمة OECD. فهذه المنظمة تعتمد طريقة الاحتساب العالمية التي تعتمد على مؤسسة الضمان الإسرائيلية، لكن بشكل مغاير في جوانب معينة، ما جعل التقرير بين الجمهور الإسرائيلي وفق OECD، بنسبة ١٧.٥٪، بدلا من ٢١.٢٪ وفق التقرير الإسرائيلي الرسمي، غير أن هذا أيضاً يبني إسرائيل في أكبر نسب فقر بين دول هذه المنطقة.

**وثيقة**

# منظمة «بتسيلم»: سياسة إطلاق النار الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين استمرت في مخالفة أحكام القانون ومبادئ الأخلاق خلال ٢٠١٨!

**\*هذه السياسة تُطبق بمصادقة من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين وتدعم من الجهاز القضائي\***

الضفة الغربية والسادس خلال عملية داخل قطاع غزة والشاب في الجانب الإسرائيلي من الشريط الحدودي. يُظهر تحليل الحالات التي قُتل فيها فلسطينيون خلال السنة الماضية أن معظمها حدث نتيجة لسياسة إطلاق النار المنفلتة التي تطبقها قوات الأمن. تشمل هذه السياسة فيما تشمل إطلاق النار بهدف القتل في حالات وصفت بأنها «أحداث هجومية» وإصدار أوامر مخالفة بوضوح للقانون تسمح بإطلاق الرصاص الحي على المظاهرين العزل قرب الشريط الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة وقصف مناطق مأهولة بكثافة داخل إسرائيل ترفض تغيير سياستها. إن هذا الاستهتار العميق والمتواصل بحياة الفلسطينيين يحظى بدعم تام من جانب الجهات الرسمية العليا - في الجيش والحكومة والجهاز القضائي - التي ترسم خطوط هذه السياسة. عموماً لا تتم محاسبة أحد في هذه الحالات ويعمل جهاز تطبيق القانون العسكري على طمسها، وبالنظر إلى الدعم التام وحيث يجاسب الضالعين في قتل الفلسطينيين ولا يدفعون الثمن من المتوقع أن يتواصل حدوث مثل هذه الحالات.

هتوا بتنفيذ عمليات أو بزعم محاولتهم الاعتداء على عناصر قوات الأمن أو مدنيين إسرائيليين - بواسطة الذهس أو الطعن أو باستخدام السلاح الأبيض أو النار، وقتلت قوات الأمن بنيرانها ثلاثة فلسطينيين آخرين هم: عمر عواد وحمدان العراضة والفتى قاسم عباسي (١٧ عاماً) بحجة أنهم حاولوا تنفيذ «عمليات دس» لم تحدث أبداً. إضافة إلى ذلك قتل مستوطنون إسرائيليون ثلاثة فلسطينيين بينهم فتى في الـ ١٧ من عمره حين طعنوا أو زعم أنهم حاولوا طعن مستوطنين إسرائيليين آخرين، وقتلت الفلسطينية عائشة رابي على يد مستوطنين إسرائيليين رشقوا سيارتها بالحجارة. وفي داخل إسرائيل قتل فلسطيني حين مكث في منزل في «أشكون» أطلق عليه صاروخ فلسطيني من قطاع غزة. خلال عام ٢٠١٨ قتل فلسطينيون ٧ مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية من بينهم امرأة وجنين في شهره السابع كان في بطنها، وذلك بعد ثلاثة أيام من توليده في إثر إصابة الوالدة الحامل أثناء عملية نفضها فلسطينيون. إضافة إلى ذلك قتل فلسطينيون ٧ عناصر من قوات الأمن خمسة منهم في

بينهم امرأة و٣٤ قاصراً بضمهم طفل في الزابعة من عمره وثلاثة أطفال في الحادية عشرة من عمرهم. وهناك فلسطينيان آخران - أحدهما فتى في الـ ١٥ من عمره - قُتلا خلال مظاهرات جرت قبل انطلاق مظاهرات «مسيرة العودة»، كما قُتل أربعة فلسطينيين جزاء قصف جوي لقطاع غزة - امرأة في أشهر حملها المتقدمة وطفلتها (في عمر سنة وعشرة أشهر) وفتيان في الـ ١٤ من عمرهم. في الضفة الغربية (تشمل القدس الشرقية) قتلت قوات الأمن ٣٤ فلسطينياً بينهم ٧ قاصرين. ١٣ منهم - وضمهم ٥ قاصرين - قُتلوا خلال مظاهرات وأحداث رشق حجارة أو بعد انتهاكها بوقت قصير. كذلك قتل الجيش الشاب محمد حبابي وأنعى كذباً أن ذلك جرى خلال مواجهات تخللها رشق حجارة. يذكر أن حبابي الذي يعاني تخلفاً عقلياً قُتل بنيران أصابته في رأسه في حين كان يتعد عن الجنود الذين أطلقوا النيران من مسافة نحو ٨٠ متراً، التحقيق الذي أجرت بتسليم استناداً إلى توثيق فيديو أيضاً أثبت أنه عند إطلاق النار على الشاب كانت المنطقة هادئة ولم يتهدد الخطر أي شخص. وقُتل ١١ فلسطينياً بينهم فتى في الـ ١٧ من عمره حين

لنفلات سياسة إطلاق النار التي تطبقها إسرائيل بمصادقة من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين وبدعم من الجهاز القضائي، وطالما تواصل إسرائيل التمسك بهذه السياسة - بالرغم من نتائجها المتوقعة سلفاً - سوف يتواصل القتل وسقوط الضحايا. في قطاع غزة قتلت قوات الأمن ٢٥٤ فلسطينياً بينهم امرأتان و٤٩ قاصراً خلال عام ٢٠١٨. هناك من بين هؤلاء القتلى ١٤٩ لم يشاركوا في أي أعمال قتالية و٩٠ شاركوا في أعمال قتالية، لم يشاركوا في الأعمال القتالية، هناك من بين القتلى غير المشاركين في الأعمال القتالية فلسطينيان اجتزأا الشريط الحدودي من قطاع غزة إلى إسرائيل وقتلا بالقرب من الشريط. منذ نهاية آذار ٢٠١٨ تجري بالقرب من الشريط الحدودي مظاهرات «مسيرات العودة»، وتستخدم قوات الأمن الإسرائيلية الرصاص الحي على نطاق واسع ضد المتظاهرين في مخالفة صريحة لأحكام القانون ومبادئ الأخلاق، ونتيجة لسياسة إطلاق النار هذه قُتل ١٩٠ متظاهراً - يشككون ٦٥ بالمئة من القتلى الفلسطينيين على أيدي قوات الأمن في هذه السنة - من

أصدرت منظمة بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - تقريراً جديداً أوجزت فيه حصيلة سياسة إطلاق النار من طرف قوات الأمن الإسرائيلية حيال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ خلال العام المنتهي ٢٠١٨، والذي شهد في معظم أشهره انطلاق مظاهرات «مسيرات العودة» الأسبوعية في منطقة الحدود والشياخ الأيمن بين إسرائيل وقطاع غزة، ابتداء من يوم ٣٠ آذار. وقال التقرير إن سياسة إطلاق النار الإسرائيلية في اتجاه الفلسطينيين استمرت في مخالفة أحكام القانون ومبادئ الأخلاق، وأكد أنه طالما تواصل إسرائيل التمسك بهذه السياسة - بالرغم من نتائجها المتوقعة سلفاً - فسوف يتواصل القتل وسقوط الضحايا. وجاء في هذا التقرير/ الوثيقة: خلال العام ٢٠١٨ المنتهي قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٢٩٠ فلسطينياً بينهم ٥٥ قاصراً (٢٥٤ في قطاع غزة، و٣٤ في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، واثنان في داخل إسرائيل). ويأتي سقوط هؤلاء الضحايا كنتيجة مباشرة

ضمن مقياس مجموعة دول OECD:

## مستوى الأسعار في إسرائيل أعلى بنحو ٢٣ بالمئة مما يفترض أن يكون ارتباطاً بمستوى الناتج للفرد!



كتب هشام نفاع:

يشير بحث جديد أجراه مركز الأبحاث والمعلومات التابع للمكثيست إلى ارتفاع في غلاء المعيشة في إسرائيل مقارنة بالدول التي تعتبر متطورة في العالم. وهذا البحث، الذي كتبه بات حين ورتنجر وصادق عليه مدير قسم الرقابة على الميزانيات عامي تساديه، قدم إلى لجنة الاقتصاد البرلمانية في كانون الأول ٢٠١٨ ضمن التحضيرات لبحث رفع أسعار الكهرباء والغلاء المتوقع المترتب على ذلك للعديد من المنتجات في الاقتصاد.

ونوهت الباحثة إلى أن فحص غلاء المعيشة يتطلب فحص عدة متغيرات وبالأساس مستوى الأسعار والناتج للفرد والعلاقة بينهما. وتقول إنه وفقاً لمعطيات رسمية إسرائيلية، من مكتب الحضاء المركزي خصوصاً كان مستوى الأسعار عام ٢٠٠٧ أقل من مستوى الأسعار في دول OECD بنسبة ١٢٪ تقريباً. لكن طرأت في العقد الأخير ما وصفته بـ «ثلاث قفزات» إذ ارتفع مستوى الأسعار عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٥٫٩٪ وعام ٢٠١٣ طرأ ارتفاع بنسبة ٩٫٩٪ وفي العام ٢٠١٧ حصل ارتفاع جديد بنسبة ٦٫٢٪. وهذه ارتفاعات أدت مثلاً إلى جعل مؤشر الأسعار الخاص بالأثاث ولباوازم البيت عام ٢٠١٤ أعلى بـ ٣٪ من المعدل في دول OECD وأعلى منه بـ ٣٦٪ في دول الاتحاد الأوروبي.

كذلك فإن معدلات أسعار السكن، الكهرباء، الماء والوقود كانت في إسرائيل أعلى بـ ٣٤٪ من تلك الدول وبـ ٢٣٪ من دول الاتحاد الأوروبي. وفي قطاع الفنادق والمطاعم كانت الأسعار في إسرائيل أعلى بـ ٢٤٪ منها في دول OECD وأعلى بـ ٢٤٪ منها في دول الاتحاد الأوروبي. والأمر نفسه بالنسبة لأسعار الغذاء والمشروبات المختلفة إذ كانت أعلى بـ ٢٥٪ و ٢٤٪ بالترتيب.

### مؤشر أسعار الكهرباء والمياه ارتفع في العقد الأخير بنسبة ملحوظة

خلال عام ٢٠١٨ أعلنت سلطة الكهرباء وشركات الغذاء الكبرى عن رفع مرتقب للأسعار. وفي الأشهر من حزيران حتى تشرين الثاني ٢٠١٨، ارتفع مؤشر الغذاء بنسبة ٠٫٧٪ مقابل ارتفاع بنسبة ٠٫٢٪ في العام الذي سبقه. وهكذا فيالأسعار الفعلية ارتفع مؤشر أسعار الغذاء في تلك الأشهر بـ ٠٫٧٪ مقابل انخفاض في ذلك والمؤشر في العام الذي سبقه. وتخلص الباحثة، بعد احتساب المعطيات السالفة ومعطيات أخرى مشابهة، إلى أن مؤشر أسعار الكهرباء في إسرائيل ارتفع في العقد الأخير بنسبة ١١٫٩٪ ومؤشر أسعار المياه ارتفع بنسبة ١٧٫٦٪. وفي الأعوام ٢٠١٥ حتى أواخر ٢٠١٨ ارتفع مؤشر سعر الغذاء بنسبة ٠٫٧٪ وذلك مقابل ارتفاع بنسبة ٠٫٢٪ في الفترة نفسها من العام الذي سبقه. وتقول الباحثة إنه بالمعطيات الحقيقية كانت نسبة الارتفاع ٠٫٢٪.

تدرج الكتابة مستوى الأسعار في إسرائيل قياساً بمعدل دول OECD حيث أن هذا المعدل يشار إليه بالرقم ١٠٠، بين الأعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٧. فكانت نسبة الأسعار في إسرائيل عام ٢٠٠٧ تساوي ٨٨، وعام ٢٠٠٨ ارتفعت إلى ١٠٢، عام ٢٠٠٩ كانت ١٠٠، عام ٢٠١٠، عام ١٠٤، عام ٢٠١١، عام ١٠٥، عام ٢٠١٢، عام ١٠٦، عام ١١١، عام ٢٠١٤، عام ١١٣، عام ٢٠١٥، عام ١١٣، عام ٢٠١٦، عام ١١٣، وارتفعت في العام ٢٠١٧ إلى ١٢٠. أي أن التغيير المترجم في مستوى الأسعار في إسرائيل بلغت نسبتته ٣٦٫٤٪.

وتقول في تلخيصها: يتضح من المعطيات أن هناك علاقة طردية بين مستوى الأسعار وبين الناتج للفرد في الدول المختلفة. وهكذا فإن نسبة الأسعار في إسرائيل بالنسبة للناتج للفرد عالية، ويجب أن تكون بالأرقام المشار إليها أعلاه ٩٨ لكنها في الحقيقة تصل ١٢٠. أي أن مستوى الأسعار في إسرائيل أعلى بـ ٢٢٪ مما يفترض أن يكون إذاً بالاعتبار مستوى الأسعار ارتباطاً بالناتج للفرد.

## احتجاج «السترات الصفراء» ضاع في الطرق الفرعية الضيقة على جانبي «الأوتوستراد» المؤدي إلى الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية!

يركّز العديد من المراقبين والمعلقين على عنصر المقارنة بين منتجات مختلفة مثلما تباع في إسرائيل مع مواقع ودول أخرى في العالم، وذلك من باب تسليط الضوء على غلاء المعيشة والتكلفة الباهظة لشتى المواد والمنتجات والمقتنيات، بما يشمل أكثرها أساسية وتداولاً يومياً.

قبل عدة سنوات وصلت إسرائيل إلى «النزوة» حين احتلت المكان الأول عالمياً في سعر «أيفون ٦»، وليست هذه من السلع الأساسية طبعاً، لكن ثقافة الاستهلاك والتسويق التي ترفعها وما لامع وما يشير إلى «مخيفة» التحول إلى المكانة الرفيعة والمفترضة، جعلت من هذه المسألة بنداً متقدماً في النقاش حينذاك. لم يتظاهر أحد يومها، لكن الأمر اختلف هذه السنة لأن الأسعار راحت ترتفع ليشرع بها المواطن الإسرائيلي في قوتاتير الكهرباء والماء والغاز والهواتف الخليوية، تهايك من الغذاء والمشروبات والتأمين وضرائب العقارات. كان التظاهر اقتباساً ضحلاً ضحلاً لشوارع العاصمة الفرنسية باريس، التي ملأت شوارعها وميادينها احتجاجات السترات الصفراء، فباتت علامة فارقة للتحرك الاحتجاجي الزاهن على الفجوات الاقتصادية المشبعة باضطراب.

أغلق مئات المتظاهرين بعض الطرق في وسط تل أبيب لعدة ساعات بعد ظهر يوم الجمعة قبل أسابيع، فسأدوا مفترق عزرائيلي وطرقاً مجاورة مرتدين السترات الصفراء، وتهيمن الحكومة بنهب الشعب.

لكن هذا الاحتجاج سرعان ما خبا، شأنه شأن العديد من التحركات المماثلة، وضاع في الطرق الفرعية الضيقة على جانبي «الأوتوستراد» المؤدي إلى الانتخابات البرلمانية في نيسان القادم.

«عندما سمعت عن الموجة المتوقعة للغلاء، فهمت كيف تعمل سياسة فرق تبسد» موقع «اللسعة» الإلكتروني دايفر مزרחي (٣٠ عاماً)، معتبراً أنه القائد غير الرسمي لاحتجاج السترات الصفراء في إسرائيل. ومما قاله: «إن الحضور في الشارع ليس كافياً بعد لكننا لن نرفع أيدينا. سنواصل القيام بنشاطات عبر الشبكة وفي الميدان الذي يشهد غلياناً. لم نأت لأسبوع واحد ولا لكي نحارب على أكياس الجبها إنما على الحق في الحياة. أتوقع من الناس أن يستيقظوا لأن الأمور سوف تنفجر».

أنماط السلوك التي «اعتدنا» عليها (وخصوصاً في الأغشار العليا والسفلى) - قد تغيرت، يقول «المجلس» الذي يادر إلى بحث أجراه د. عوفر تسلاشمير، الحائز على لقب الدكتوراه في التسويق واتخاذ القرارات. والبحث مبني على أساس سلسلة فحوصات، نوعية وكيفية: كان الهدف من البحث النوعي الحصول على مفاهيم عميقة بالنسبة لقرارات الشراء الاستهلاكية. ومن أبرز نتائجها:

• ٢٥٪ من الأهالي يساعدون أولادهم بالمالين - في أحيان متقاربة - في شراء منتجات غذائية.

• ٧٥٪ من المستهلكين يقومون بعمليات شراء مرة واحدة في الأسبوع، على الأقل. معدل مبلغ الشراء هو نحو ٦٥٠ ش. ج.

• نحو ٦٥٪ من المستهلكين معتلدون على توزيع المشتريات التي يقومون بها. وادعى المستطلعون أنهم يفعلون ذلك بسبب فروقات الأسعار والحملات.

• نحو ٤٥٪ من المستهلكين يدعون أنهم ألقوا غذاء في سلة المهملات خلال الأسبوع الأخير.

وفيما يتعلق بالسؤال حول ما إذا كان من عادتك الاستعانة بوالديك في شراء الغذاء لمرفقك المنزلي؟ تشير النتيجة المثيرة التي وردت في التقرير إلى أن الأبناء البالغين الذين يديرون مرفقاً منزلياً خاضاً بهم معتلدون على الاعتماد على أهاليهم، برغم أنه يمكننا رؤية فرق بين الطريقة التي يستوعب بها الأبناء مساعدة الأهل وبين طريقة استيعاب الأهل لها. نحو ١٠٪ من الأبناء يعترفون بأنهم يستعينون بأهاليهم بصورة ثابتة، أو في أحيان متقاربة، لكن - من جهة أخرى - أكثر من ٣٠٪ من الأهالي يدعون أنهم يساعدون أبناءهم في أحيان متقاربة، ونسبة شبيهة تدعي حتى أنها تساعد الأبناء أكثر من السابق.

ومن المعطيات الملفتة أن نحو ٦٥٪ من المستهلكين معتلدون على توزيع المشتريات التي يقومون بها، والأسباب الرئيسية من وراء هذا التوزيع هي فروقات الأسعار والحملات المختلفة في شبكات التسويق. وكلما كان عدد أفراد أسرة أكبر تزداد وتيرة الشراء، وينطبق ذلك أيضاً عند وجود وقت فراغ أكثر (كما

لدى المتقاعدين). كما أن نحو ٣٨٪ من المستهلكين معتلدون على مقارنة الأسعار بين الحوانيت المختلفة، قبل خروجهم إلى المشتريات، ونحو ٧٦٪ معتلدون على الذهاب إلى الحوانيت وهم مزودون بقائمة مشتريات.

«غلاء المعيشة الذي يزيد من العبء بعيدنا إلى حال المجتمع القبائلي!» بالنسبة للسؤال حول ما إذا قمت - خلال الأسبوع الأخير - بإلقاء طعام في القمامة من التلاجة أو من الحقيبة؟ وإذا كان الأمر كذلك فأج المنتجات القبيت؟ في الاستطلاع الهاتفي - ٦١٪ من المستهلكين ادعوا أنهم لم يلقوا طعاماً، قط، خلال الأسبوع الأخير، وفي الاستطلاع عبر الشبكة (الإنترنت) أجاب ٥١٪ بصورة شبيهة. والطعام الذي تم إلقاؤه هو، أساساً: منتجات حليب، خضار، فواكه، ومخبوزات. أي أنه لو كان الناس يوزعون مشترياتهم ويشتررون الفواكه، الخضار ومنتجات الحليب بوتيرة أعلى وبكفيات أقل لكان سيؤمرو طعاماً بوتيرة وكمية أقل بكثير ولوفر المستهلكون مالا.

الحمامي إيهود بليغ، مدير عام المجلس الإسرائيلي للاستهلاك، يقول: «إن غلاء المعيشة الذي يزيد من العبء بعيدنا إلى الورا، إلى حال المجتمع القبائلي. إن لم يكن بمقدور الدولة الاهتمام بمواطنيها الصغار فإنهم سيبتوجهون بضائقتهم إلى أهاليهم للحصول على المساعدة. إذا تذكرنا أن هؤلاء الصغار قدموا للدولة، الآن، بعض السنوات من عمرهم فإن هذه شهادة فقر للدولة. إن هذا الوضع الخطير يستدعي على الفور طرح موضوع رفاهية المستهلك على رأس سلم الأولويات الاقتصادي، واتخاذ خطوات عملية لخفض غلاء المعيشة ثمر عن نتائج في المدى القريب».

### نصف المستطلعين بلغوا بأنهم توقفوا

عن شراء بعض السلع لأسباب متعلقة بالتكلفة

قام «المجلس» - من خلال معهد الاستطلاعات والبحث «جيوكرتوجرافيا» -

## احتجاج «السترات الصفراء» ضاع في الطرق الفرعية الضيقة على جانبي «الأوتوستراد» المؤدي إلى الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية!

يشكل خاص بالنسبة للأطفال. وتتابع: «الحريديم الذين يشكلون حوالي ٦ في المئة من عدد السكان، نسبتهم من إجمالي العائلات الفقيرة يصل إلى ١٥ في المئة مع ستة أولاد في المتوسط. عدد مشابه وحتى أعلى منه من حيث عدد الأولاد، يمكن أن نجده في أوساط ثلث العائلات العربية، فما الغريب أنه حسب مؤشرات الغنى والفقر، ٣٩ في المئة من بين الفقراء هم من العرب، رغم أن نسبة السكان العرب هي فقط ١٢٫٦ في المئة من إجمالي عدد سكان الدولة. من هنا فإن حوالي ٥٤ في المئة من الذين يعتبرون فقراء في دولة إسرائيل موجودون في مجموعات الفقر بسبب اختيار ثقافي أو اجتماعي!»

### «ليس فقط كل طفل ثالث يكاد يكون فقيراً بل الفقراء أصبحوا أكثر فقراً»

أما يوفال بغنو فيكتب في صحيفة «معاريف»، أنه من أصل عموم الأطفال الفقراء في الوسط اليهودي ٥٥٫٤ في المئة منهم حريديم، وأثنان من كل ثلاثة أطفال في الوسط العربي يعيشان تحت خط الفقر (٦٠٫٧ في المئة من الأطفال العرب مواطني إسرائيل). في العام ٢٠١٧ نحو ١٢ في المئة فقط من عموم الأطفال الفقراء أنقذوا من الفقر بفضل مخصصات التأمين الوطني، مقابل نحو ٢٩ في المئة في العام ٢٠١٠. هناك ٥٢٢ ألف فتى أبناء ١٧ - ١٥ عاماً يعملون. وفي السنوات الخمس الأخيرة ارتفع عددهم من ٦ في المئة إلى ١٠ في المئة من عموم أبناء الشبيبة في هذه الأعمار. ووصل ٨٦١ طلاً وفتى في العام ٢٠١٧ إلى غرف الطوارئ بعد محاولة انتحار. و ٣٨ في المئة من عموم القاصرين الذين حاولوا الانتحار كانوا تحت سن ١٤. وهذا معطى سجل ارتفاعاً بنحو ٣٠ في المئة في أثناء العقد الأخير.

مجلس سلامة الطفل يقول إن «من سارع إلى التصفيق للانخفاض الطفيف في معدل الفقر يجدر به أن يتذكر ليس فقط أنه يكاد يكون كل طفل ثالث فقيراً بل أن الفقراء أصبحوا أكثر فقراً. وكل من فرح لإضافة بضع عشرات الوظائف للعاملين الاجتماعيين يجدر به أن يتذكر أنه في هذه السنة أيضاً يوجد في إسرائيل أكثر من ٣٤٠ ألف طفل يعيشون في خطر مباشر، وأنه في ضوء الارتفاع في أزمتها فإن هذه الزيادة لاغية وبالطلة؛ إذ لا يوجد جدول أعمال اجتماعي».

«يجب رفع دفعات التأمين الاجتماعي وإلغاء الامتيازات الضريبية غير المبررة» المعلق الاقتصادي سيفر بلوتسك (يديעות أرونوت)، كتب في هذا السياق أنه كان يفترض بالحكومة أن تجري بحثاً شاملاً للسياسة الاقتصادية والمالية للسنتين القادمتين، لكنها مرت على الأمر بسرعة من دون تمغن. وخلص إلى أن هذا «هو دليل آخر على نهجها غير المسؤول الذي يستغف بالمخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي وسببها».

وهو يشير إلى تكتيكيين متوازيين، تلجأ إليهما الحكومة كي تطفئ حرائق صغيرة، وتبقي على السياسة «الكبرى». فيقول إن «حكومة نتانياهو بدأت بحملة «الإحسان للشعب» هنا والآن على حساب جاهزية الاقتصاد للأزمة التالية. من جهة تمت زيادة الدعم الحكومي العلني والخفي، رفعت مخصصات وأقرت علاوات سخيفة لجهاز الأمن ولأجر العاملين في الخدمة العامة. ومن جهة أخرى خفضت معدلات الضرائب والدفعات الإلزامية الأخرى وأعطت امتيازات ضريبية بمليارات عديدة للمدخل من المال. والنتيجة: العجز المالي الحقيقي - بعد حسم المناورات الحسابية - اتسع كثيراً، وهو ينتقد هذه السياسة مؤكداً على وجوب «رفع الرسوم، ورفع الدفعات للتأمين الاجتماعي، ورفع سن التقاعد وتطبيق إصلاحات تلغي الامتيازات الضريبية غير المبررة - اقتصادياً واجتماعياً».

### «نسبة الفقر العالية سببها العرب والحريديم

وإذا ما تم إخراج هؤلاء ستتحسن الصورة!»

في المقابل تدافع بعض الأقالم في صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي تعتبر «الملعب البيتي» لبنيامين نتانياهو، عن سياسات هذا الأخير. وهنا يتم تبني المقولة المخادعة والديماغوغية بأن نسبة الفجوات والفقر العالية في إسرائيل سببها العرب واليهود الحريديم، وإذا ما تم إخراج هؤلاء من الحسابات، ستتحسن الصورة تماماً. فترغم سمدار بت أدام أن الأركان الأساسية لـ «مؤشر الفقر» تتعلق بتحقيق الرؤية التي وضعت كمشعار: من أجل الوطن يجب إنجاب عشرة أولاد. ورفع جائزة بن غوريون بفخر. ويتبين أن حجم العائلة في إسرائيل هو عامل رئيس بسببه أوبفضله توجد إسرائيل في مكان بارز في معدل الفقر مقارنة مع دول ال OECD.

هذا الملحق بدعم من

وزارة الثقافة الفلسطينية



تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي